وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس

رقم المذكرة:
.....

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر
شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

عنـوان المذكـــرة:

مناطق التجارة الحرة ودورها في تفعيل اندماج الدول النامية: دراسة حالة منطقة التجارة الحرية القارية الإفريقية

من إعداد الطلبة:
كواشي مسعود
قوراعي مروان

تحت إشراف الأستاذ:
محمد قلي

دفعة جوان 2022
السنة الجامعية: 2021-2022

الشكر والتقدير

شكرا لربي أعطى فأكثر وغفر فأبهر ...

شكرا له عدد خلقه... وزنة عرشه ومداد كلماته...

شكرا لربي لولاه لما عانقت خطانا دروب التوفيق

وما أبصرت عيوننا دروب النجاح ...

فله الشكر والحمد حتى يرضى ...

وله الشكر بعد الرضى ...

ويسرنا أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ محمد قلي

على إشرافه على هذا العمل

والذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة من قريب

أو من بعيد ولو بكلمات طيبة.

اهداء

إلى التي حملت أخف كلمة نطق بها اللسان، إلى التي وضعت تحت قدميها الجنان، إلى التي كانت الملاذ والمأوى سر السعادة والنجوى، الى التي نبع الحنان ومبعث الأمان أمي الغالية

إلى صاحب القلب الكبير ...إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء ...الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق... النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر تاج رأسي إلى رمز العطاء رحمه الله و لسكنه فسيح جنانه

إلى التي كانت سندا لي زوجتي

إلى إبنتي روقية أنبتها الله نباتا حسنا

إلى إبني عبد المعز، يعقوب قرة عيني حفظه الله، و جعله بارا بوالديه

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يطيل في عمرها على الطاعة، وأن يمنحها الصحة والعافية وجعل عاقبتها جنة عرضها السموات والأرض إلى القلوب التي أحاطتي بالحب والرعاية إخوتي و أختيحفظهم الله إلى الأحباب والأصدقاء رفقاء دربي الى كل طالب علم باحث عن المعرفة

إلى هؤلاء ولؤلائك أهدي ثمرة جهدي وأهدي هذا العمل المتواضع

مسعود

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من ساندتني في دعائها وصلاتها ... إلى من شاركتني أفراحي و آلامي ...

إلى من جنتي تحت أقدامها... إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار...إلى من علمني أن الدنيا كفاح... وسلاحها العلم والصبر...إلى من لم يبخل علي بأي شيء... وسعى من أجل راحتي ونجاحي... رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه...

إلى القلوب التي أحاطتني بالحب والرعاية إخوتي و أخواتي حفظهم الله

الى التي كانت سندا لي زوجتي

إلى ضحى إبنتي اصلح الله خطاها

إلى أصدقائي ورفقاء دربي بدون استثناء وكل من لم يذكرهم قلمي...

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار وشاركوني أحد أهم محطات حياتي ...إلى كل هؤلاء...

أهدي هذا العمل

مروان

الفهرس العام

الفهرس العام	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الفهرس العام	III
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VII
المقدمة العامة	أ-خ
الفصل الأول: الاندماج الاقتصادي وأثره على التحول التجاري الدولي	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاندماج الاقتصادي	02
المطلب الأول: مفهوم ودوافع الاندماج الاقتصادي	02
المطلب الثاني: درجات الاندماج الاقتصادي	08
المطلب الثالث:النظريات المفسرة للاندماج الاقتصادي	14
المطلب الرابع: مزايا ومشاكل الاندماج الاقتصادي	19
المبحث الثاني: التحول في النظام التجاري الدولي	22
المطلب الأول: التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية	22
المطلب الثاني: إزالة القيود الكمية المباشرة	23
المطلب الثالث: مكاسب تحرير التجارة الدولية	24
المطلب الرابع:مناطق التجارة الحرة	27
المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول الاقتصادات النامية	30

المطلب الأول: تعريف الدول النامية وخصائصها	30
المطلب الثاني: قراءة حول الدول النامية	32
المطلب الثالث: معوقات الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية	34
خلاصة الفصل الأول	38
الفصل الثاني دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تفعيل الاندماج الاقتصادي في إفريقيا	
مقدمة الفصل الثاني	40
المبحث الأول: تجارب مناطق التجارة الحرة على المستوى الدولي	41
المطلب الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي	41
المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة للآسيان	46
المطلب الثالث: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(NAFTA)	51
المبحث الثاني: نظرة عامة عن الاقتصاد الإفريقي	54
المطلب الأول: واقع التنمية في إفريقيا	54
المطلب الثاني: تطور المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا	56
المطلب الثالث:عوامل ضعف التنمية في إفريقيا	63
المطلب الرابع: واقع التبادل التجاري في الدول الإفريقية	68
المبحث الثالث: تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	70
المطلب الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	70
المطلب الثاني: مبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	73
المطلب الثالث: مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	74
خلاصة الفصل	79

الخاتمة	81

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين تطور التدفقات البينية والخارجية خلال فترة من 2017 إلى 2019 لدول رابطة جنوب شرق آسيا:	49
02	لمحة مختصرة عن النافتا لسنة 2014	53
03	تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا 1993-2016 (الوحدة بليون دولار).	54
04	تصنيف بعض الدول الإفريقية قي مؤشر التنمية البشرية لسنة 2018	55
05	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بعض دول إفريقيا بين 2000و2021 (بالنسبة المئوية)	57
06	معدلات التضخم في بعض الدول الإفريقية (بالنسبة المئوية)	58
07	نمو عدد السكان حسب المناطق في إفريقيا (المليون نسمة)	62
08	التغيير المتوقع في صادرات مجموعات البلدان الأفريقية المختارة إلى أفريقيا بموجب سيناريوهات مختارة، مقارنة بخط الأساس بدون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، 2040.	76

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	درجات الاندماج الاقتصادي	13
02	الهيكل التنظيمي للآسيان	48
03	تطور الصادرات البينية للآسيان و تجارتها مع العالم (%)	50
04	منحنى تطور معدلات التضخم في إفريقيا	58
05	تطور الصادرات في إفريقيا بين 1980-2020	59
06	تطور قيمة الواردات الإفريقية بين 1980-2022	60
07	5 دول استقبال للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2017و2018 (الوحدة بمليون دولار)	61
08	نمو عدد السكان في إفريقيا 2011-2022	62
09	الهيكل السلعي للصادرات البينية في أفريقيا	68
10	مؤشر التكامل التقليمي في القارة الإفريقية	70
11	التغيرات المتوقعة في التجارة بين البلدان الإفريقية حسب القطاعات الرئيسة لسيناريوهات مختارة، مقارنة بخط الأساس دون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،2040 (بمليارات الدولارات)	75

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يشهد العالم حاليا تسارعا كبيرا في بيئة الأعمال، نتيجة لظاهرة العولمة و التحرير المالي والانفتاح على أسواق واقتصاديات الدول، فرضت هذه التحولات على الدول الدخول في تكتلات وكيانات اقتصادية لمواجهة المنافسة العالمية في شتى المجالات، إذ لا تكاد توجد دولة في العالم لا تنتمي إلى تكتل أو مجتمع اقتصادي لما لهذه التكتلات من أهمية بالغة، حيث تسعى الدول إلى تدعيم قطاعاتها وتنميتها عن طريق الاتحاد مع دولة أو مجموعة من الدول الأخرى التي تمتلك نفس الأهداف من هذا الإتحاد لذا فإن موضوع الاندماج الاقتصادي أخذ اهتماما كبيرا من طرف الباحثين الذين يعتقدون أن السمة المشتركة في هذه التجمعات هي أنها تضم دول متجاورة جغرافيا متقاربة ثقافيا و اجتماعيا، ومتشابهة اقتصاديا، بحيث يسهل اندماجها فيما بينها.

وقد أصبحت هذه التكتلات من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن، حيث شهدت حقبة التسعينات من القرن الماضي بروز الغالبية العظمى منها، بينما نجحت بعض التكتلات القديمة في إعادة ترتيب هيكلها و أهدافها بما يتناسب مع مستجدات المرحلة الاقتصادية الراهنة والمقبلة، ومن بين هذه التكتلات الهامة حاليا، نجد الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر من أجدرها و أنجحها على الإطلاق ونموذج يحتذى به، ومنطقة التجارة الحر ة لأمريكا الشمالية (نافتا)، ومنطقة التجارة الحر ة لجنوب شرق آسيا (الآسيان)... و غيرها.

تسعى معظم دول العالم إلى الدخول في هذه التكتلات وا إقامة تجمعات إقليمية، من أجل الاستفادةمن القيم المضافة و المزايا التي قد تنشئها مثل هذه التكتلات، ومنها تحرير انتقال السلع وعوامل الإنتاج، توحيد المعايير التقنية، تنسيق السياسات الاقتصادية، وكذا إقامة مشاريع مشتركة،و الهادفة إلى تحفيز التنمية الاقتصادية وترقية المبادلات التجارية و بالتالي تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في الاندماج الإقليمي.

ونظرا للأوضاع الصعبة التي تعاني منها غالبية الدول الإفريقية التي تحتاج إلى إصلاحات جذرية و عميقة على مستوى هياكلها، فإن دول القارة الإفريقية لم تبقى حبيسة هذه الأوضاع حيث أنها سعت بكل ما تملكه من طموحات إلى نهج سبيل المشاريع المشتركة بهدف إرساء اقتصاد متوازن يواكب التطورات العالمية، ولعل العديد من محاولات الاندماج على غرار المجموعة الاقتصاديةالإفريقية و الإتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا، و السوق المشتركة لدول جنوب شرق إفريقيا، ومحاولة اتحاد المغرب العربي، وصولا إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

01- أهداف البحث:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- دراسة وتحليل الجوانب النظرية لمسار الاندماج الاقتصادي وأهم مراحله، وكذا النظريات المفسرة له؛
- تحليل لعلاقة بين الاندماج الاقتصادي و مناطق التجارة الحرة.
- تقييم تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وبيان دورها في تفعيل الاندماج الاقتصادي، واستشراف مستقبلها.

02- إشكالية الدراسة: من خلال ما تم ذكره سابقا يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تفعيل اندماج الدول الإفريقية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر الاندماج الاقتصادي على التحولات التجارية على المستوى الدولي؟
- كيف تنعكس مناطق التجارة الحرة على نمو كيانات الاندماج الاقتصادي؟
- هل الدول النامية قادرة على تفعيل الاندماج من خلال الدخول في اتفاقيات للتجارة الحرة؟
- ما هي أهم تجارب مناطق التجارة الحرة؟

- ما هو دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تفعيل الاندماج التي تصبوا إليه الدول الإفريقية؟

03- الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

- إن دعم وتسهيل التجارة البينية أو فتح منطقة للتجارة الحرة يساعد في تسهيل عملية الاندماج.
- قطعت الدول الإفريقية خطوة عملاقة في تحقيق الاندماج الذي تتطلع إليه، وذلك بتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- يفترض أن تساهم منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تفعيل الاندماج بين الدول الإفريقية ورفع مستويات النمو الاقتصادي فيها.

04- دراسات سابقة:

- بن دبكة دنيا، طعبلي الصادق وهارون محمد سليمان: دور التجارة البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ،تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة حمة لخضر بولاية الوادي، السنة الدراسية 2018/2017، بحيث تم طرح ثلاثة فرضيات للموضوع بحيث تبين أخيرا أنها صحيحة ومؤكدة حيث تمت دراسة أهمية التجارة البينية بالنسبة للدول التي تطمح للاندماج فيما بينها، وكذلك دور التكامل الاقتصادي بصفته سبيل وحيد وآمن للوصول إلى الاتحاد النقدي، كما تطرقت الدراسة إلى نموذج الاتحاد الأوروبي باعتباره أنجح تجربة لحد الآن، واستعملت الدراسة المنهج التاريخي في طرحهم لسيرة الاتحاد الأوروبي، والمنهج الوصفي من خلال تجميع البيانات و المعلومات التي تلم بالموضوع.

- مقروس كمال: دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي"دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية" رسالة ماجيستر في الاقتصاد الدولي، جامعة فرحات عباس بسطيف السنة الدراسية 2014/2013، حيث إعتمدت الدراسة على ثلاث مناهج أساسية، حيث استعمل المنهج التاريخي من خلال عرض التجربتين الأوروبية والمغاربية، أما المنهجين الوصفي و التحليلي فقد استعملا في جمع البيانات والمعلومات حول التجربتين وتحليل أسباب نجاح التجربة الأوروبية و فشل نظيرتها المغاربية، قسمت الدراسة إلى أربعة فصول أساسية؛ حيث اهتم الفصل الأول بالجانب النظري لعملية التكامل الاقتصادي؛ و الفصل الثاني أخذ عنوان المشروعات المشتركة و التكامل الاقتصادي؛ وتناول الفصل الثالث دراسة التجربتين الأوروبية والمغاربية؛ أما الفصل الأخير فتناول إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي انطلاقا من المشروعات المشتركة.

05- منهجية البحث:

تم لاعتماد على مجموعة من المناهج و التي تتوافق مع طبيعة الدراسة، وهي:

- **المنهج الوصفي:**

وهو منهج يعتمد أساسا على تجميع البيانات و المعلومات اللازمة على الموضوع المراد دراسته، وهذا ما يستدعي بنا الاعتماد على الجداول والأشكال والرسومات البيانية ومن ثمة تصنيف هذه البيانات، و استعمل هذا المنهج في الفصل الأول من البحث عند سرد مختلف المفاهيم المتعلقة بالاندماج الاقتصادي و الدول النامية، واستعمل في الفصل الثاني عند عرض البيانات الاقتصادية لبعض تجارب مناطق التجارة الحرة ، وكذلك في دراسة منطقة التجارة للحرة القارية الإفريقية الواقع و الاستشراف.

- **المنهج التاريخي:**

يستعمل هذا المنهج للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، من خلال عرضنا لتجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بالإضافة إلى تطرقنا لعرض تجارب مناطق التجارة الحرة.

- **المنهج التحليلي:**

و استعمل هذا المنهج من خلال تحليل البيانات والمعطيات وذلك لمحاولة فهم أسباب تأخر الدول النامية في تفعيل الاندماج من خلال الدخول في اتفاقيات التجارة الحرة، وبصفة خاصة الدول الإفريقية.

06- هيكل الدراسة:

حتى نتمكن من الإلمام بموضوع البحث، و الإحاطة بكل جوانبه، تم تقسيم البحث إلى فصلين:

- **الفصل الأول:** بعنوان الجوانب النظرية للاندماج الاقتصادي و أثره على النظام التجاري الدولي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول المفاهيم الأساسية للاندماج الاقتصادي، مزايا الاندماج و أهدافه، دوافعه، مراحله، وأهم النظريات المفسرة له، أما المبحث الثاني بعنوان التحول في النظام التجاري الدولي، حيث بدأنا بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، وتخفيض الحواجز التعريفية، ثم مرحلة إزالة القيود الكمية المباشرة، وصولا إلى مناطق التجارة الحرة، أما المبحث الثالث الذي خصص للمفاهيم الأساسية حول الاقتصاديات النامية فتناولنا التعاريف والخصائص، أسباب التخلف ومقومات التطور، ومعوقات الانطلاق الاقتصادي.
- **الفصل الثاني:** بعنوان دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تفعيل الاندماج، حيث تم تقسيمه كذلك إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول بعض تجارب مناطق التجارة الحرة وذلك كمدخل للدراسة اللاحقة، أما المبحث الثاني بعنوان نضرة عامة حول

الاقتصاد الإفريقي من واقع التنمية في إفريقيا، فعرض تطور المتغيرات الاقتصادية والثقافية الافريقية وكذلك واقع التجارة البينية في القارة؛ تناول المبحث تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية منذ النشأة إلى يومنا هذا، كما قدم دراسة استشرافية للمنطقة و دورها في تفعيل الاندماج الاقتصادي الإفريقي.

الفصل الأول:

الجوانب النظرية للاندماج الاقتصادي وأثره على النظام التجاري الدولي

الفصل الأول: الجوانب النظرية للاندماج الاقتصادي وأثره على النظام التجاري الدولي

تمهيد:

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة الاندماج الاقتصادي، أيا كانت الصورة التي يتخذها، فاحتل مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب و الدوافع التي جعلت مختلف دول العالم "متقدمة أو نامية" تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة الاندماج الاقتصاديو أهميته.

لتحقيق هذا الهدف وجب على مختلف الدول أن تدخل في بادئ الأمر في اتفاقيات تؤطر التجارة الخارجية من بينها مناطق التجارة التفضيلية ومن بعدها مناطق التجارة الحرة كمرحلة من مراحل الاندماج، غير أن بعض الدول النامية تأخرت في سلك هذا السبيل.

وهذا ما سنحاول التعرض إليه في هذا الفصل بعرض أساسيات حول الاندماج الاقتصادي في المبحث الأول وسوف نقف على ماهية مناطق التجارة الحرة في المبحث الثاني وفي الأخير سوف نتطرق إلى نبذة حول الدول النامية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاندماج الاقتصادي

يتناول هذا المبحث بشكل عام مفهوم الاندماج الاقتصادي وشروطه، بالإضافة إلى درجات الاندماج ومقوماته ومزاياه وفي الأخير سوف نتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للاندماج الاقتصادي، وكذلك الآثار المترتبة عنه، ومنه وجب الوقوف على المعاني اللغوية وكذا الاصطلاحية.

المطلب الأول: مفهوم ودوافع الاندماج الاقتصادي

سوف نتطرق أولا إلى معنى الاندماج في اللغة ثم تبيان معناه في عدة مواضيع وبعدها التطرق إلى المعنى الاصطلاحي له.

الفصل الأول: الجوانب النظرية للاندماج الاقتصادي وأثره على النظام التجاري الدولي

الفرع الأول: مفهوم الاندماج:

1. **مفهوم الاندماج لغة:** تكاد تتفق المعاجم اللغوية حول معنى الاندماج فيقول الرازي في مادة "دمج" دمج الشيء بمعنى أدخله في غيره، وذا أدمج الكلام أ أحسن نظمه. (غطاس، 1997).

2. **اصطلاحا:** يختلف تعريف الانضمام وذلك بالنظر إلى الزاوية التي ستعرف من خلالها وغالبيتها تعريفات خاصة، ومنه سنتطرق إلى أهم هذه التعريفات:

_ **من الناحية التعاقدية:** يعرف الاندماج على أنه عقد تضم بمقتضاه منظمة أو أكثر إلى منظمة أخرى، فتزول الشخصية المعنوية للمنظمة وتنتقل حقوقها إلى المنظمة.

_ **من الناحية القانونية:** هو فناء شركة أو أكثر وقيام شركة جديدة تنتقل إليها ذمم الشركات التي فنيت، ويحصل الاندماج بطريقتين:

_ **الأولى:** وتعرف بمصطلح المزج، وهو إنشاء شركة جديدة تحل محل الشركتين السابقتين، حيث تزول الشركتان السابقتان كلاهما من الوجود القانوني وتكون الشركة الجديدة تتألف من الموجودات سواء كل الموجودات أو بعضها من الشركتين السابقتين.

_ **الثانية:** يطلق عليها مصطلح الضم، وهي أن تزول شركة أو يعلن حلها قانونا وتكون هناك شركة مدموجة وشركة دامجة.

كتعريف مختصر للاندماج، فإن الاندماج هو عبارة عن اتحاد مصلحة بين منشأتين ويكون الكيان الجديد عادة أقوى من الكيان السابق قبل الاندماج.

الفرع الثاني: مفهوم الاندماج الاقتصادي:

تباينت التعريفات فيما بينها وذلك استناداللى النظم القانونية المتبعة، فالفكر الر أسمالي يطرح مفهومين، المفهوم الاستاتيكي فمن نظرة هذا المفهوم فإنه يعني إلغاء القيود بين الوحدات الاقتصادية للأمة الواحدة أو بين الدول المختلفة إلى درجة حدوث انعكاس على استخدام عناصر الإنتاج والاستهلاك وأسعار الصرف، وهناك المفهوم الديناميكي، فيتناول الاندماج الذي يحصل بين اقتصاديات معينة من أجل تكوين تجمعات كبيرة ومتماسكة. (براهيمي، 1991، ص. 26)

بينما هناك تعريفات أشد اتساعا فعرف على أنه عملية وحالة، فهي عملية باعتبار أنه يتم من خلالها اجتماع إرادة الكيانات المندمجة ويترتب عليها قيام مستوى من مستويات الاندماجوا إذا نظرنا إلى الاندماج من زاوية أنه حالة فإنه بالنتيجة يؤدي إلى بلوغ كيان جديد يتمتع بشخصية معنوية ومكانة اقتصادية جديدة ثم يقدم حلولا لمشكلات قائمة أو متوقعة، إلى جانب ضرورته في مجالين: الأول عملية النمو والتعاون والمشاركة والثاني: متطلبات المنافسة والاستمرار في عالم التكتلات الاقتصادية الدولية. (الندوي،2011، ص.).

الفرع الثالث: شروط الاندماج الاقتصادي

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط من أجل تجنب فشلها، ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي:

01- **التقارب الجغرافي:** يعتبر التقارب الجغرافي شرطا أساسيا لنجاح عملية اندماج بين مجموعة من الدول، وهذا لتسهيل عملية انتقال السلع و الخدمات و العمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعامات الاندماج

الاقتصادي بين الدول لسهولة الاتصال بينها، و اتساع نطاق تبادلها التجاري وتيسير انتقال عناصر الإنتاج (الحمصي، 1980، ص. 103)، ومع تطور وسائل النقل والمواصلات في الوقت الراهن إلا أن التقارب الجغرافي يبقى شرطا له أهمية كبيرة لكنه ليس ضروريا لعملية الاندماج الاقتصادي.

02- **الإرادة السياسية** تعتبر الإرادة السياسية من الشروط الهامة، و الأساسية لما لها من وزن كبير باعتبارها أحد شروط قيام التجمعات الاقتصادية، بحيث يعتبر غياب الإرادة السياسية من أسباب فشل الاندماج الاقتصادي، فقد نجد أن كل مقومات نجاح الاندماج لدى مجموعة من الدول، مع توافر الشروط الاقتصادية ومع ذلك لا تحصل عملية التكامل أو الاندماج الجماعي ويتلاشى الأمل بشأنه عندما يقف القرار السياسي موقفا غير مواتي للتكامل، ولذلك فلا مناص من الإقرار بأن الإرادة السياسية تمثل ركن أساسي لازم لقيام عملية الاندماج الجماعي، و هو ركن يفرضه مبدأ السيادة الوطنية التي تتمتع به الدول كافة (الحمصي، 1980، ص. 103).

03- **وجود العجز و الفائض**: لابد أن تتوفر في أي دولة تريد الانضمام إلى كتلة اقتصادية، ما يسمى العجز و الفائض في اقتصاداتها مع التناسب والتناظر في سد العجز و التخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، و هنا تجدر الإشارة أنه رغم وجود الكثير من الدول التي تعرف خالة العجز و الفائض فيما بيت اقتصاداتها، إلا أنها لم تنجح في إقامة اندماج فيما بينها، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن النقص الذي تعاني منه دولة معينة، لا يقابله وجود فائض لدى دولة أخرى من نفس طبيعة وجنس هذا النقص، و عليه فإن العلاقات التكاملية هي علاقات أخذ وعطاء في آن واحد (مقروس، 2013، ص. 12)

04- **تجانس الاقتصادات القابلة للاندماج**: يجب أن يكون الاندماج بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للاندماج وتكامل هذه الاقتصاديات يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ومن المفيد أيضا

أن تكون هذه الدول المندمجة فيما بينها اقتصاديا ذات مستوى متقارب في التنمية، حيث يكون التكامل في صالح الجميع و لا يخدم طرفا على حساب الآخر. (مقروس، 2013، ص. 12)

05-**توفر وسائل النقل و الاتصال**: عند عدم توفر الهياكل القاعدية وخاصة وسائل النقل و الاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، فإنه يحد من إمكانية التوسع التجاري و التخصص الإنتاجي بينهم كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول، أي اتساع المسافات الاقتصادية و هنا تبرز أهمية هذا العنصر في نجاح الاندماج الاقتصادي. (مقروس، 2013، ص. 13)

06- **تناسب سياسات القيم الاجتماعية و الثقافية**: حيث يعتبر هذا العنصر أساسي ومهم للاندماج، حيث أن اختلاف العادات والتقاليد و القيم الاجتماعية بين الدول المتكاملة يمكن أن يعيق عملية التكامل إلى حد كبير، ولهذا فإن الاقتصاديات التي تكون متناسبة متجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والثقافية هي قادرة على تحقيق اندماج اقتصادي ناجح بسهولة، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة نجاح الاندماج مرتفعة.

07- **تنسيق السياسات الاقتصادية القومية**: يعتبر هذا العنصر عاملا أساسا و شرطا مهما لزيادة المبادلات داخل المنطقة التكاملية و خاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين السياسات الجمركية، التجارية النقدية والضريبية، و لا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات، بقدر ما يتطلب تنسيقها بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة و لابد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات و السياسات الاقتصادية ووضع أجهزة و مؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغيرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية و مقتضيات الظروف الاقتصادية.(العربي، 2006، ص ص. 43-44)

الفرع الرابع: دوافع الاندماج الاقتصادي

هناك جملة من الدوافع و الأهداف التي لها علاقة بأي مسار للاندماج الاقتصادي بين مجموعة من الدول و على قدر للمزايا و المنافع المتوقع حصولها، تكون الرغبةو الدوافع أكبر في الدخول في هذه التجمعات التكاملية.

01. دوافع اقتصادية: تعتبر من أهم العوامل التي تشجع على الاندماج الاقتصادي ويمكن إبرازها كما يلي:

- ✓ زيادة النمو الاقتصادي وذلك بالنهوض بالاستثمار والإنتاج والدخل والتشغيل وذلك كون عملية التنمية الاقتصادية تصبح بشكل أسهل مما لو قامت به كل دولة بشكل مستقل؛
- ✓ حماية اقتصادية الدول الأعضاء من التقلبات والانتكاسات الاقتصادية، وذلك بتنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية؛
- ✓ توفير الإنتاج الكبير بسعة حجم السوق حيث أن توفر سوق حرة يزيل كل العوائق في المجال الاقتصادي؛
- ✓ سهولة الحصول على الأيادي الفنية والعاملة بشكل أفضل وذلك وفق تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي؛ (عبد المطلب، 2003، ص. 7)
- ✓ تخفيض العبء على ميزان المدفوعات من خلال زيادة المبادلات التجارية البينية ومنه توفير قدر لا بأس به من العملات الأجنبية التي كانت تخصصها للاستيراد من العالم الخارجي.

02_ دوافع سياسية: تتمثل بشكل عام في نقطتين مهمتين هما:

- تحقيق التوحيد السياسي من خلال الاندماج الاقتصادي في شكل اتحاد جمركي أو سوق مشتركة مثلا لأنه يشعر شعوب الدول المتكاملة بوحدة مصالحها الاقتصاديةوبأنه يوجد أداة سياسية مشتركة للتفاوض و التشاور.

_ في بعض الأحيان تفرض دولة أو أكثر سيطرتها السياسية على باقي الدول في التكتل، وذلك يكون غالبا عند التفاوت بين تلك الدول. (بخوش ، 2011، ص ص. 28-29)

03_ دوافع تاريخية: يمكن القول أن الدوافع التاريخية تكون هي حلقة الوصل حيث أن الدوافع التاريخية تتمثل في وجود روابط قوية بين تلك الشعوب و أيضا التقارب الفكري والحضاري ما يولد خلفية تكون قريبة لتحقيق الاستعداد نحو البلوغ إلى وجهات النظر المشتركة وكذا الوصول لمرحلة الاندماج الاقتصادي.

المطلب الثاني: درجات الاندماج الاقتصادي

فرق العديد من الباحثين بين درجات و أشكال التكامل أو الاندماج الاقتصادي فنجد مثلا "بيلا بيلاسا" وضع درجات التكامل الاقتصادي على الترتيب كما يلي:

اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي التام، في حين يرى البعض الآخر أن درجات التكامل تشمل فقط على منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي و الوحدة الاقتصادية، كما يضيف فريق ثالث من الاقتصاديين الاتحاد النقدي، وفي ما يلي يمكن عرض المراحل المختلفة لعملية الاندماج الاقتصادي على النحو التالي:

الفرع الأول: الاتفاقيات التفضيلية (التفضيل الجمركي) Preferential Trading

تهتم بإعفاء السلع المتبادلة أو أنواع منها من الضرائب الجمركية أو تخفيضها قدر الإمكان، وكذا الإعفاء أو التخفيف من القيود الاستيرادية، وغيرها من القيود التي تعيق حركة التجارة بالنسبة لجميع السلع المتبادلة أو أنواع منها، وذلك وفق قوائم سلعية تتفق عليها الدول الموقعة على الاتفاقية، وتعتبر هذه الاتفاقية أولى درجات الاندماج الاقتصادي وتشجع

التبادل التجاري بين الدول، ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي تفرضها الدول الأوروبية على إرادتها من الدول النامية.

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة Free Trade Area:

هي ثاني درجات الاندماج الاقتصادي، الغاية منها إزالة كافة القيود التجارية و القيود الجمركيةو غير الجمركية التي تعرقل حركة السلع بين الدول الأعضاء، مع احتفاظ كل دولة من الدول الأعضاء بحق فرض حقوقها الجمركية على باقية دول العالم، ومن أمثلة هذا النموذج نجد معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA ويمكن أن تترتب عن اختلاف معدلات الرسوم الجمركية اتجاه الدول الغير الأعضاء آثار اقتصادية تنعكس على التجارة والإنتاج و الاستثمار. (غريبي، 2015/2014، ص ص. 57-58).

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي Custom Union:

يكمن وجه الشبه بين الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة في إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وتحقيق التحرير التجاري بين الدول الأعضاء، ويختلف عن منطقة التجارة الحرة في نقطة بسيطة، وتتمثل في أن الدول الأعضاء تقوم بالتنسيق فيما يخص سياسة التجارة المتبعة مع الدول الغير أعضاء أي في مواجهة بقية العالم، حيث يتم فرض تعريفة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، و يقوم الاتحاد الجمركي على أربعة (04) مكونات و هي:

01 - وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية؛

02 - وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء؛

03 - وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة للدول غير الأعضاء في الاتحاد؛

04 - توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من دول العالم الخارجي حسب معادلة يتم الاتفاق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء و من أمثلة الاتحادات الجمركية البارزة نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لوكسمبورغ وبلجيكا سنة 1922 مع انضمام هولندا للاتحاد سنة 1947 و دخل حيز التنفيذ سنة 1948 ويسمى باتحاد "البينيلوكس" الذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع الاندماج الاقتصادي.

الفرع الرابع: السوق المشتركة Common Market:

في هذه المرحلة يتم إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وكذلك إلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، فيتم دمج أسواق السلع و الخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية بمثابة سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة، إحدى مراحل الاتحاد الأوروبي التي أنشأت بمقتضى معاهدة روما في 25 مارس 1957 بين كل من فرنسا، ألمانيا الاتحادية وإيطاليا ودول البينيلوكس (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ) مثالا واضحا على قيام حركة الأسواق المشتركة ولقد دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في أول يناير 1958. (غريبي، 2015/2014، ص ص. 58-59).

الفرع الخامس. الوحدة الاقتصادية:

في هذه الدرجة التكاملي لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع و الخدمات،و انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، بل يتعداه إلى تنسيق السياسات الاقتصادية و المالية، إلى جانب السياسات الاجتماعية و الضريبية الأخرى، وهذا بغرض إزالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء و لا شك أن هذا الإجراء يثير قدرا من المشكلات، خاصة المتعلق منها

باختلاف الحالات و الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للدول المتكاملة، بحيث تستدعي كل حالة اتخاذ سياسات اقتصادية تتناسب مع ظروفها. (مقروس، 2013، ص. 24)

الفرع السادس. الاتحاد النقدي:

إن قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية و المصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال وسائل الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير التجارة السلعية بينها، فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر،فيتم إدراج كافة الصيغ و الترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع و عناصر الإنتاج بين الدول. (الدباس، 1985، ص. 5)

أبرز مثال على هذه الدرجة من الاندماج نذكر الاتحادالنقدي الأوروبي و الذي قام بين إحدى عشر (11) دولة في البداية، حيث دخلت العملة الأوروبية الموحدة حيز التنفيذ سنة 1999 وذلك إلى جانب عملات الدول الأعضاء و التي انسحبت تدريجيا في فترة انتقالية استمرت إلى غاية 2002 وبعدها أصبحت العملة الجديدة (اليورو) هي العملة الرئيسية في التعامل بين الدول الأعضاء كما أصبحت تنافس الدولار الأمريكي في التعاملات الدولية.

الفرع السابع. الاتحاد الاقتصادي التام:

يعتبر آخر درجات الاندماج الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قوميةتراقب تنفيذ هذه السياسات الموحدة (مقروس، 2013 ص. 25).

في ظل هذا الاتحاد يمكن تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام الاندماج الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عنها من زيادة الدخول الحقيقة، وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه، كما يمكن القول أن في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها لإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.

من خلال عرضنا لدرجات الاندماج الاقتصادي يمكن للدول تحقيق تكتل اقتصادي ولكن بدرجات متفاوتة، ويتم ذلك بتحرير التجارة وتحرير انتقال عناصر الإنتاج مع تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها، ولتوضيح درجات الاندماج الاقتصادي أكثر وتبسيطها يمكن تلخيصها في الشكل أدناه.

انطلاقا من عرضنا لدرجات الاندماج الاقتصادي يمكن تحديد اتجاهين للاندماج الاقتصادي، وذلك حسب الصيغة التكاملية المتبعة وهما:

- ✓ الاندماج الاقتصادي الأفقي، والذي يعني انضمام دولة جديدة للمنطقة التكاملية، وتوسيع نطاقها الجغرافي، وخير مثال على ذلك توسيع المنطقة التكاملية للاتحاد الأوروبي.

الاندماج (التكامل) الرأسي، ونعني به الانتقال من درجة لأخرى من درجات التكامل الاقتصادي، انطلاقا من منطقة التفصيل الجزئي وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام.

الشكل رقم (01): درجات الاندماج الاقتصادي

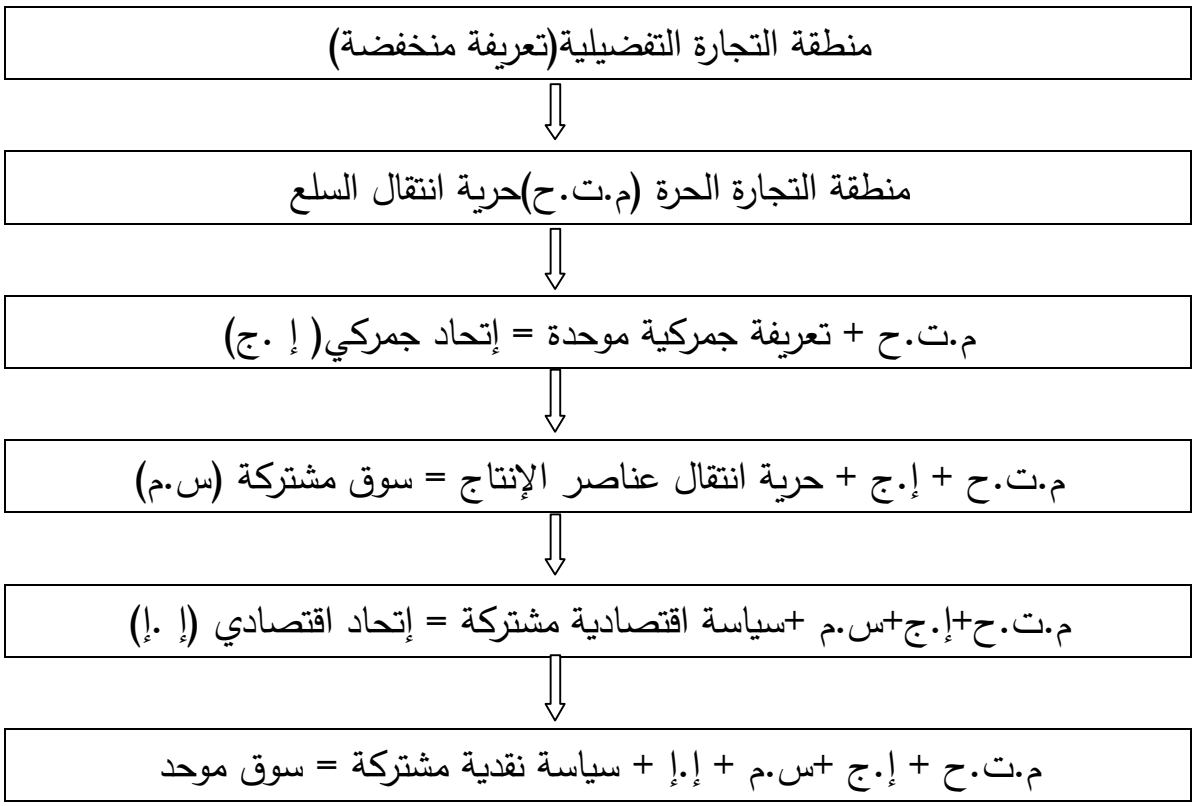

المصدر: Hakim ben Hamouda ; L'intégration régionale en Afrique central bilan et perspectives , Edition Karthala ; paris , 2003, p. 31

كما تجدر الإشارة هنا أن درجات الاندماج الاقتصادي لا تنشأ بالصدفة ولكن هناك بعض العوامل التي تساعد على تكوينها أهمها: (عبده ، 2005، ص ص. 185-186)

01- وجود علاقات بين الدول المختلفة قبل تكوين الاتحاد.

02- وجود العديد من لقيود التي تعرقل حركة التجارة و انتقال عناصر الإنتاج بين الدول حيث تعتبر هذه القيود الدافع الأساسي لتكوين مثل هذه الاتحادات.

03- وجود درجة من المنافسة بين الدول المكونة وليس درجة التكامل بين اقتصاديات هذه الدول، فوجود المنافسة مع القيود الجمركية للحماية يمثلان أساسا لتكوين الاتحادات الجمركية، حيث أن إلغاء التعريفة الجمركية فيما بين الدول يؤدي إلى تمتع الدول ذات

الكفاءة بميزة الإنتاج، وبالتالي اعتماد الدول الأخرى عليها في الحصول على متطلباتها مما يؤدي إلى خلق التجارة و ارتفاع معدلاتها

04- العامل الجغرافي يعتبر عاملا مساعدا مهما، فعدم وجود الحواجز الطبيعية وسهولة انتقال السلع و الخدمات من شأنه عدم التأثير على نفقات السلع ويسمح بوجود سعر واحد في السوق التي يسعى التكامل في خلقها.

05- كثرة عدد الدول المكونة للاتحاد يشجع على تكوينها للاستفادة من حجم السوق وتعدد مصادره.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاندماج الاقتصادي:

بالنظر إلى أهمية الاندماج الاقتصادي حاولت العديد من المدارس وضع إطار نظري لفكرة الاندماج الاقتصادي، فظهرت العديد من النظريات على مر الزمان بشكل متعاقب، ومنه تباينت الآراء حول الاندماج الاقتصادي.

وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم هذه النظريات:

الفرع الأول: النظرية الاتحادية:

تعتبر من أقدم النظريات المفسرة للتكامل، إذ تعتمد هذه النظرية على متغير محدد في تفسير التكامل و المتمثل في القرار الحكومي للدول المتكاملة، حيث تقرر السلطات العليا في كل دولة تبعا لمصلحتها القومية التي يراها القائمون بالحكم التنازل عن أجزاء من سيادتها تتفاوت حسب كل حالة من أجل تحقيق مختلف منافع التكامل، وذلك بعد حساب عقلاني ورشيد للنفقة و العائد من العملية التكاملية، وذلك بوضع آليات و أطر دستورية تتكفل بحل النزاعات و الحفاظ على الأمن الجماعي القائم على ذلك الرباط السياسي الدستوري بين الوحدات المتكاملة، حيث سعت هذه النظرية لإقامة دولة إقليمية تحتفظ فيها الدولة بسلطة القرار في

مصلحتها القومية. عليه، يصبح النزاع والحرب بين الوحدات المدمجة أمرا بعيد الحدوث وتكون فرص النجاح كبيرة في حالتين:

_ **الحالة الأولى**: إيمان الشعب بأن التجمع الإقليمي يحقق رفاهية اقتصادية لا يمكن للدولة الواحدة تحقيقه.

_ **الحالة الثانية**: رفض بعض المجموعات خضوع الحكومات الوطنية لسلطة فئات تسعى لتضخيم مصالحها، حيث يرون أنه من مصلحة الدولة التوجه للإقليمية.

ومن الواضح أن المنهج الاتحادي ليس نظرية للتكامل بالمعني العلمي الدقيق، بل هو في الواقع بمثابة استراتيجية للتحرك نحو التكامل أكثر منه نظرية تضع أسسا لبلوغه، حيث يكون على الدولة الاتحادية بعد قيامها البحث عن أفضل السبل و السياسات لتسيير شؤون المجتمع التكاملي، فإذا عجزت دولة الوحدة عن تحقيقأهدافها و أساءت توزيع الموارد لصالح أهداف جماعة دون أخرى داخل الاتحاد، فإن الانفصال يصبح واردا كما تشهد بذلك تجارب عديدة معاصرة. (الإمام، 2000، ص ص. 30-31)

الفرع الثاني: نظرية الاتصالات

تعد نظرية الاتصالات من أهم نظريات الاندماج الاقتصادي، وهي ترتكز على عدم التسرع في خلق سلطة مركزية تتولى شؤون المجتمع التكاملي، وترى أنه من الأفضل الانطلاق في خلف تنظيمات تتولى الشؤون الفنية التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات المجتمعية القائمة، يرى أنصار هذه النظرية وعلى رأسهم **كارل دويتش** أنه يجب التدرج في عملية الاندماج، وذلك ابتداء من النواحي التي تكون أقل إثارة للمنازعات وتهدف بشكل أفضل نحو تحقيق الاندماج، إضافة إلى ذلك يجب الابتعاد عن كل المشاكل ذات الشأن الحساس التي قد تثير الدول وتكون سببا في فقدان سيادتها أو ما قد يترتب عنه من خسائر بأن تفقد أرباحها التي

كان من الممكن تحقيقها، وأوضح كارل دويتش بأنه لضمان عملية الاندماج فإنه يجب تحقق بعض النقاط والتي تتمثل فيما يلي: (بوباية، 2005، ص 47)

01 _ ضرورة وجود قطاع أو أكثر رائد تتمحور عليه عملية الاندماج؛

02 _ وجود درجة عالية من التبادل بين دول الأطراف في الاندماج وفي جميع المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية،الثقافية و الأمنية)؛

03 – دور القوى غير الحكومية في خلق العديد من قنوات الاتصالو التكامل؛

04 _ ضرورة وضع شروط محلية و عالمية لتجنب العقبات التي قد تعرقل سير عملية الاندماج؛

05 _ أن تكون القوة الحاكمة مستعدة للتوافق مع شروط هدا الاندماج.

ويلعب مفهوم الجماعة بالمعنى الاجتماعي النفسي، دورا هاما في هذه النظرية، بحيث يؤدي تزايد التشابكات خلال فترة من الزمن إلى نشأة الشعور بالجماعة، بمعنى التقارب في المصالح و التماثل في المعتقداتوالقيم والسلوكيات والو لاءات وتشابه رؤية الأعضاء حول مستقبلهم، هذا ما يجعل الاندماج خاتمة حتمية وطبيعية لهذه الشبكة من العلاقات و التي قد لا تكون اقتصادية بالضرورة، غير أن المنادين بهذه النظرية لم يستطيعوا ترجيح العوامل الفاعلة في الاندماج الاقتصادي الإقليمي، حتى بعد الرجوع إلى العوامل التاريخية التي توصلت فيها بعض الدول إلى تحقيق وحدتها الوطنية، كما أن هذا المنهج يتفادى بناء هياكل مؤسسية إقليمية خشية أن تتحول بذاتها عقبة في وجه الاندماج، مكتفيا بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها. (مقروس، 2014/2013، ص. 38).

الفرع الثالث: النظرية الوظيفية

ظهرت وبرزت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال كتابات " دافيد متراني"، ونقطة الانطلاق في هذا التيار هي أن الدولة القومية لم تعد قادرة على تلبية احتياجات المجتمع الأساسية، ويرجع ذلك إلى محدودية الرقعة الجغرافية. فظهرت هذه النظرية التي دعت إلى تعزيز ميادين التعاون بين الدول لتلبية تلك الحاجيات. (الإمام، 2000، ص ص. 31-32)

الوظيفية ليست نظرية فقط بل هي كذلك فلسفة جاءت لتقضي على بعض عراقيل السير الحسن للعلاقات الدولية، وذلك عن طريق التركيز على جانب مهم في العلاقات الدولية ألا وهو الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لكل شعوب العالم، وذلك عن طريق تناسي الحدود السياسية بين الدول، وإدخال تعديلات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق بقصد تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتدعيم الاستقرار السياسي في المجتمع الدولي.

على ضوء ما تقدم يمكن القول أن الوظيفية تقوم على فكرة مفادها أن التعاون يكون منطلقه ميادين السياسة الدنيا Low politics والمقصود هنا هو القضايا الاقتصادية والفنية التي يجب فصلها عن مجالات السياسة العليا high politics كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي و القضايا ذات الأهمية الإيديولوجية، فهي تؤكد على وجوب التركيز على الأساليب التي تؤدي إلى توفير الرخاء والرفاهية الاقتصادي لأنه المدخل الأنسب إلى الاندماج الاقتصادي الدولي، كما تقوم الوظيفية في توجهها العام على تخطي الإقليمية إلى العالمية في أطرها و هي الاختلافات الرئيسية بين الوظيفية التقليدية و الوظيفية الجديدة.

الفرع الرابع: النظرية الوظيفية الجديدة

نظرا لما تعرضت له النظرية الوظيفية من انتقادات، تم تبني أفكار جديدة من قبل كل من "أرنست هاس" و"أميتاي إيتيزوني " و"ليندبرغ" و "كارل دويتش"، ويعتبر "أرنست هاس" من أهم منظري النظرية الوظيفية الجديدة وتستمد هذه النظرية بعض عناصرها من النظرية الوظيفية الأصلية، إذ ترى أن الاندماج أو التكامل يبدأ من مجالات سياسية دنيا أي المجالات الاقتصاديةو الاجتماعيةوالثقافية ولكن لابد من التسييس التدريجي لعملية الاندماج بانتقالها من ميادين سياسية دنيا إلى ميادين سياسية عليا، كقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الإيديولوجية، ويكون هذا بانتقال الولاء من الولاء للدولة القومية إلىو لاء لهيئات جديدة و هي المنظمات الإقليمية والمحلية، لنصل إلى انهيار الدول القومية داخل دولة إقليمية واحدة، كما تشدد النظرية الوظيفية الجديدة على دور لنقابات والمجتمع المدني ومجموعات المصالح للدفع بمسار التكامل نتيجة للمنفعة التي تجنيها مما يجعلها تقف في وجه أية محاولة للسلطات السياسية داخل الدول لوقف مسار الاندماج. (مقروس، 2014/2013، ص، 39).

الفرع الخامس. نظرية الاتحاد الجمركي:

لقد شهدت نظرية الاتحاد الجمركي ميلادها على يد الاقتصادي "**جاكوب فينر**" في كتابه الصادر العام 1950، ولقد عرف تحليله باسم "قانون فينر" للاتحادات الجمركية، حيث تشكل نظرية الاتحاد الجمركي المضمون الأساسي للنظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي ولمجمل نظريات التكامل و الممارسات التكاملية خصوصا في الإطار الرأسمالي لأنها: (روابح، 2013/2012، ص. 12)

- ✓ تدرس الوحدة الأساسية (الاتحاد الجمركي) للتكامل الاقتصادي بين الدول التي تجعل منها كيانا ما فوق وطني متميزا سواء على المستوى الوطني أوالدولي و هي في هذا تختلف تماما عن منطقة التجارة الحرة التي يمكن أن تتسع لتشمل أي عدد من الدول وربما العالم كله.
- ✓ تعتمد آلية السوق (الرأسمالية) قاعدة أو إطار لتحليل الاندماج الاقتصادي أو المدخل التجاري دون الإشارة إلى دور الدولة أو إلى الدور التنموي.

وضمن هذه النظرية فرق "فينر" بين قوتين متناقضتين ناتجتين عن قيام الاتحاد الجمركي و هما :

01 – أثر خلق التجارة Trade creation: عرف "**فينر**" أثر خلق التجارة على أنه الأثر الذي ينتج عن التكامل الاقتصادي إذا تسبب في نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة (تكلفة مرتفعة) إلى المنتجين الأكثر كفاءة داخل الاتحاد الجمركي و هكذا فإن هذا الانتقال يمثلتوزيع أمثل للموار د مما يحقق زيادة مستوى الرفاهية.

02 – أثر تحويل التجارة Trade diversion: هو الأثر الذي يؤدي إلى تحويل تجارة دولة ما عضو داخل التكتل مع دولة خارج نطاق التكتل إلى دولة أخرى داخل التكتل(حتى إن زادت تكلفة الأخيرة) وهو ما يعمل على تخفيض الرفاهية في العالم بسبب التخصيص غير الأمثل للموارد وتجاهل المزايا النسبية. (عبد المطلب، 2006، ص. 141)

_ المطلب الرابع: مزايا ومشاكل الاندماج الاقتصادي:

إن للاندماج الاقتصادي مزايا عديدة تقابلها بعض من المشاكل نذكرها كالتالي:

الفرع الأول: مزايا الاندماج الاقتصادي:

01 _ تقسيم العمل بين الدول: إن قيام كل دولة بإنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية، يؤدي إلى قصر الإنتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاية الإنتاجية العالمية،

وهذا على أساس التخصص، إضافة إلى زوال القيود التجارية والرسوم الجمركية يحقق أرباحا معتبرة بالنسبة للمنتجين.

02 _ اتساع السوق وإقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة: عن طريق توفير البيئة الاستهلاكية فتسمح بتحقيق الكفاية الإنتاجية.

03 _ خلق فرص للعمال في الدول: اعتبار أن وفرة الاستثمار يوفر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة.

04_ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي: ويكون ذلك بالنظرة التفاؤلية لتحقيق الأفضل، واستقطاب المستثمرين ومنهم الأجانب. وهذا ما يؤدي لارتفاع نسبة الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج وتحسين الدخل الفردي.

05 - حرية انتقال رأس المال والعمل: كذلك يؤدي الاندماج الاقتصادي إلى حرية انتقال رأس المال و العمل من البلد الذي تقل فيه الإنتاجية الحدية إلى البلد الذي ترتفع فيه الإنتاجية، وبذلك يكون انتقال رأس المال والعمل في مصلحة البلدين، وبالتالي في صالح مجموع الدول الداخلة في الاندماج.

06 –القدرة على المساومة والتعامل مع التكتلات الأخرى: فالتكتل الاقتصادي يؤدي ختما إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة مع الدول الخارجية، حيث تستطيع الدول لمتكاملة من استيراد السلع الأجنبية بأسعار منخفضة مع إمكانيتها على رفع أسعار سلعها المصدرة إلى الخارج .

الفرع الثاني: مشاكل الاندماج الاقتصادي

01 - مشكلة التعريفة الجمركية: كون أن كل دولة لها نظام مستقل بذاته قبل الاندماج، فإن توحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي أمر صعب للغاية، وهذا لعدة أسباب ولعل

أهمها تخوف الدول من تعرض مصالحها التجارية للخطر مثل استعمال المواد و السلع المستوردة كمواد أولية في صناعاتها المحلية.

02 – مشكل الحماية الجمركية: تنشأ نتيجة اختلافظروف المشار يع الإنتاجية في الدول الأعضاء و اختلاف درجة نموها الاقتصادي، حيث أن لكل صناعة ظروفها الخاصة ولكل دولة مستوى معين من النمو الاقتصادي يتطلب توجيه قدر معين من الحماية لمشاريعها، وهنا تكمن الصعوبة في إقناع الدول في التنازل عن هذه الحماية لمواجهة هذه المشكلة.

03 – مشكل توزيع إيرادات الجمارك:و هذا باعتبار إيرادات الجمارك تمثل مصدرا هاما من مصادر دخل خزينة أي دولة، وباعتبار إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وفرض تعريفة موحدة تجاه الدول الخارجية، فإن إيرادات الجمارك تقسم بين الدول الأعضاء حسب الطريقة المتفق عليها سلفا.

04 – مشكل تنسيق السياسات الاقتصادية: إن الوصول إلى تنسيق السياسات الاقتصادية يؤدي إلى صعوبات منها تقليل إيرادات بعض الدول، وزيادة إيرادات البعض الأخر، وكذلك يزيد من أعباء بعض المشاريع الإنتاجية وتخفيضها على البعض الأخ، كما يهدد تنسيق السياسات هروب رؤوس الأموال إلى دولة أخرى مما يزيد الاختلال في موازين مدفوعاتها. (بخوش، 2011، ص ص. 30-31)

_ انتقال الأزمات: فتعرض دولة إلى أزمة فإنه وفق مبدأ الآثار التبادلية للتجارة الخارجية فإن الأزمة ستنتقل بين كل دول الأعضاء.

المبحث الثاني: التحول في النظام التجاري الدولي

إن النظام التجاري الدولي هو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير و استيراد السلع والخدمات، وتحديد ما يجوز وما لا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير، بل و العمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي و ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل و تنظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد الدولي. (عبد المطلب، 2003، ص. 38)

يعني التحول من سياسة حماية التجارة الدولية إلى سياسة حرية التجارة الدولية أي التحول من القيود الجمركية و غير الجمركية إلى نظام الحرية التجارية، و ترجع جذور هذا التحول إلى الوضع الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت السياسة الحمائية هي العنصر الحاكم في إدارة العلاقات الاقتصادية آنذاك، وكان هناك نوع من التصعيد نحو المزيد من الحماية و وضع القيود.

المطلب الأول: التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز و القيود التعريفية

و هذا ما يطلق عليه تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية، و نشير في هذا المجال إلى أن متوسط التعريفات الجمركية في الدول الصناعية المتقدمة في السلع الصناعية وصل إلى أقل من 10% عام 1982 بعد انتهاء جولة طوكيو من مفاوضات التي سبقت إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، بعد أن كان هذا المتوسط 40% عام 1947، و معنى ذلك أن الرسوم الجمركية لم تعد قيد يعتد به في العلاقات التجارية فيما بين الدول الصناعية، كما أن التجارة الخارجية بين تلك الدول و التي طالها أكبر حظ من التحرير تمثل ما يزيد عن 70% من مجموع التجارة العالمية.

وكما هو معلوم فإن جولة الأورجواي تحمل المزيد من التخفيضات سواء في السلع الزراعية أو الصناعية أو غيرها، وتسري على كل الدول المتقدمةو الدول النامية وبذلك فإن السنوات القادمة ستجعل من الرسوم الجمركية أداة فعالة لتشجيع التبادل التجاري الدولي وليس عائقا وقيدا على التجارة الدولية. (الوافي، 2007/2006، ص. 70)

وبالتالي فإن السياسة التجارية الدولية التحررية تستخدم بطريقة تختلف عن الفترات الماضية بل و الأكثر من ذلك أصبح استخدام الرسوم الجمركية المرتفعة يتم على أساس أنها أداة تعريفية لمحاربة سياسة الإغراق، حيث أن اتفاقية الجات تنص على أحقية كل دولة في الرد على أي محاولة لإغراق أسواقها من الدول الأخرى، وذلك بفرض رسوم إضافية ضد الإغراق، وذلك بعد الرجوع إلى المنظمة العالمية للتجارة و التحقق من ذلك من خلال أجهزة المنظمة المختصة في ذلك، ويسري نفس الوضع إذا اعتقدت إحدى الدول أن هناك دعما غير مشروع لأحد السلع من إحدى الدول فإنه يحق للأولى أن تفرض ر سوما مضادة للدعم بعد عرض الموضوع على جهاز فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية، و هذا الوضع لم يكن موجودا من قبل وإنما جاء في هذا إطار التحول الجديد في النظام التجاري الدولي، الذي ينطوي على العديد من الأهداف منها تحقيق التقدم في تحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق أمامها من خلال تخفيض التعريفات للجمركية وإزالة أو تخفيض القيود غير التعريفية مع منع التحايل ويكفل هذا النظام آليات فعالة أكثر قوة لفض المنازعات وتقوية الدور المؤسس لنظام تحرير التجارة الدولية ومن ثم توفير مناخ يكفل لها المزيد من التحرير و النمو. (الوافي، 2007/2006، ص. 70)

المطلب الثاني: إزالة القيود الكمية المباشرة

حيث يؤدي نظام حرية التجارة الدولية إلى إلغاء نظم الحصص وخطر الاستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة، وبالتالي تصبح الرسوم الجمركية أي القيود التعريفية فقط

هي الأداة المتاحة للسياسة التجارية ،أما القيود الكمية المباشرة فالكل يسعى إلى إزالتها في المراحل القادمة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاتفاق في جولة الأوروجواي ومع قيام المنظمة العالمية للتجارة على عدم استخدام الحمائية الجديدة بعد مهلة محددة و هذه الإجراءات هي نوع جديد من القيود على التجارة الدولية وهي ثلاث أنواع:

النوع الأول: هو التقييد الاختياري للصادرات، وهذا ما حدث للولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقها مع اليابان على أن تلتزم هذه الأخيرة بأن لا تزيد صادراتها نحو الولايات المتحدة الأمريكية عن حجم محدود من الوحدات، وقد طبق هذا الإجراء خصوصا على صادرات اليابان من الأجهزة الإلكترونية والسيارات.

النوع الثاني: هو التوسع الاختياري في الواردات، بمعنى أن تتوسع اليابان في الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية من سلع معين مثل الذرة و اللحوم، وبعض السلع الصناعية الأخرى مثل وسائل الاتصال السلكية و اللاسلكية.

النوع الثالث: ويتمثل فيما يسمى بترتيبات التسويق المنظم، وقد طبقت هذه الطريقة على صادرات اليابان، ودول شرق آسيا من السلع التي لا تخضع للتقييد الاختياري، وذلك بسبب أن الصناعة الأمريكية لا تقوى على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية، ومن ثم تلجأ إلى فرض القيود على الواردات استنادا إلى ما يسمى الشرط الوقائي في اتفاقية الجات التي كانت تجيز للبلدان الأعضاء تقييد المنافسة الأجنبية عندما تزيد الواردات زيادة ضخمة مفاجئة تنطوي على ضرر جسيم، أو تهديد يضر بالصناعة الوطنية. (الوافي، 2007/2006، ص. 71)

المطلب الثالث: مكاسب تحرير التجارة الدولية

تحقق الدول العديد من المكاسب بموجب تحرير تجارتها الدولية، ومن أهمها ما يلي:

الفرع الأول: المكاسب الساكنة

وتتمثل فيما تتيحه التجارة الخارجية من زيادة في مستويات الاستهلاك دون تغيير مستويات الإنتاج أو إمكانياته، وتحدث تلك الزيادة من إعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي ومن ثم تغير نمط الإنتاج، وتقسم المكاسب الساكنة إلى نوعين من المكاسب:

01 – مكاسب في الاستهلاك: ونجدها على مستوى كل دولة داخلة في التبادل أو التجارة الدولية، أي الزيادة في مستوى ما تتيحه التجارة الدولية من سلع للدولة الداخلة فيها، حيث تتحول من دولة ذات اقتصاد مغلق إلى دولة تتعامل مع العالم الخارجي، ويتم تبادل السلع بالأسعار العالمية.

02 – مكاسب في الإنتاج: تحدث المكاسب الساكنة في الإنتاج نتيجة إعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي، وتتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بالميزة التنافسية و لا يتحقق ذلك إلا من خلال تحرير التجارة الخارجية، حيث تتمكن كل دولة من إعادة توزيع مواردها على الاستخدامات المختلفة، وبذلك يتم تحويل الموارد إلى إنتاج السلعة التي تكون إنتاجية عناصر الإنتاج فيها أعلى نسبيا من غيرها و هو ما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج على المستوى الدولي.

الفرع الثاني: المكاسب الديناميكية

يقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني لأن تحرير التجارة يعمل على زيادة حجم الموارد المتاحة للدولة، وقد يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية الموارد المتاحة

وبذلك تشير المكاسب الساكنة إلى ما يتحقق من زيادة الاستهلاك و الإنتاج لمجرد التخصص و التبادل الدولي، في حين تشير المكاسب الديناميكية إلى العلاقة بين تحرير التجارة و النمو الاقتصادي (الوافي، 2007/2006، ص. 77)، فالاقتصاد يحقق النمو إما من خلال ما يحدث من زيادة في موارده وطاقاته الإنتاجية، أو عن طريق التحسين في المستوى التكنولوجي أي ارتفاع إنتاجية الموارد المتاحة، لأن التقدم التكنولوجي من شأنه تحسين نوعية وكفاءة الموارد، ولأخذ العلاقة بين تحرير التجارة و النمو الاقتصادي خمسة مجالات أساسية.

01- تبادل المواد الخام أو السلع الاستهلاكية بسلع رأسمالية يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج من مختلف السلع و الخدمات بمجرد استخدام تلك السلع الرأسمالية في مجالات الإنتاج المختلفة.

02- تؤدي حرية التجارة الدولية إلى انتشار أوسع للتكنولوجيا والمعارف، لأن أية اختراعات أو اكتشافات تحدث في دولة ما وتحسن من الإنتاجية وترفع من الكفاءة لعناصر الإنتاج يمكن تطبيقها في الدول الأخرى بمجرد حدوث التبادل الدولي من خلال حقوق الملكية الفكرية و الرخص أو من خلال انتقال رؤوس الأموال و الشركات العابرة للقارات والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

03- تعمل التجارة الخارجية على خلق المزيد من المنافسة، وتقضي على الاحتكارات المحلية لبعض المشاريع، ويؤدي ذلك إلى مكاسب ديناميكية، إما من خلال ما تؤدي إليه شدة المنافسة من تشجيع على الكفاءة في الإنتاج وتحسينه، أو من خلال تحويل قدر أكبر من الموارد من الأنشطة الريعية إلى الأنشطة الإنتاجية.

04- تتيح حرية التجارة الدولية للمشروعات مزيدا من التوسع وكبر الحجم مما يؤدي إلى مكاسب لتلك المشروعات ناتجة عن وفورات الحجم الكبيرة، نتيجة اتساع الأسواق وتعدد

فرص التسويق مع التخصص وتقسيم العمل الدولي، وكلما اتسع السوق زاد إنتاج المشروعات وقل مستوى التكاليف و هو ما ينعكس على مستوى الأسعار في السوق، كما أن اتساع الأسواق وكبر حجم المشروعات قد يدفعها إلى مزيد من الإنفاق على البحث والتطوير، و لاشك أن هذه الاستثمارات ترفع المستوى التكنولوجي في البلد.

05- أخير ا تسمح حرية التجارة الدولية بالحصول على مكاسب ديناميكية عن طريق زيادة توسيع الأوعية الادخارية اللازمة لتمويل الاستثمارات، وهذا عن طريق زيادة متوسط دخل الفرد الناتج عن النمو الاقتصادي الذي يتحقق بمعدل أسرع في ظل حرية التجارة الدولية، و عليه فإن حرية التجارة يزيد من المدخرات المتاحة، لتمويل قدر أكبر من الاستثمارات مما يدفع إلى تحقيق النمو.

- ✓ كما أن التجارة الدولية توفرا سبلا أخرى للحصول على المدخرات من الخارج على شكل قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة.

المطلب الرابع: مناطق التجارة الحرة

الفرع الأول: مفهوم مناطق التجارة الحرة:

تعتبر إحدى درجات الاندماج الاقتصادي تعتبر هذه المرحلة من الاندماج مميزة بعدة أمور من بينها إزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء، إلا أن هذه الدول لا زالت تمارس تعريفتها الخاصة مع بقيه أنحاء العالم، وذلك راجع لتشابك هذه الاتفاقيات مع بعضها البعض عن طريق توقيع دوله معينة لأكثر من اتفاقية تجارة حرة مع أكثر من طرف. حيث نشئت أول منطقة تجارة حرة في أيرلندا، وذلك لتحسين الدخل الإيرلندي، وفي العادة تنشأ مناطق التجارة حول الموانئ الرئيسية والمطارات والمناطق الحدودية مع الدول التي وافقت مسبقا على تخفيف أو إزالة القيود التجارية فيما بينها، والغاية من ذلك تعزيز النشاط

الاقتصادي للبلد عن طريق تقليل الضرائب والرسومات الجمركية. (تهاني، 1992، ص. 03)

منطقة التجارة الحرة = إلغاء كافة القيود على حركة السلع

الفرع الثاني: أهداف مناطق التجارة الحرة

يكون الهدف الأساسي من مناطق التجارة الحرة هو تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة، إضافة للعديد من الأهداف الأخرى المتمثلة فيما يلي:

- ✓ توفير العملة الصعبة عن طريق الصادرات.
- ✓ كثرة الحوافز تجلب المستثمرين الأجانب ما يدفع لانتعاش الاقتصاد.
- ✓ تنشيط قطاع النقل والخدمات وذلك كنتيجة لخلق مناصب العمل.
- ✓ تدعيم الحركة التجارية عن طريق استخدام الموارد المحلية.
- ✓ تكوين رأس المال الصافي.
- ✓ اكتساب اليد العاملة للخبرات العلمية.
- ✓ إدخال تكنولوجيا والتقنيات الفنية المتقدمة.
- ✓ تطوير مناطق جديدة من خلال إقامة مشاريع استثمارية فيها.
- ✓ إنشاء المشروعات لإنتاجية الصناعية التي يكون الهدف من وجودها إقامة التصدير.
- ✓ المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية.
- ✓ الحد من مشكله الضغط السكاني على بعض المدن الكبيرة.

الفرع لثالث: المشاكل الناتجة عن مناطق التجارة الحرة

إن لمناطق التجارة لحرة بعض المشاكل نوجز ها فيما يلي:(عمر، 1998، ص ص. 29-32)

- ✓ انحراف التجارة: ونعني به دخول السلع إلى هذه المنطقة من خلال الدول ذات المستوى الأدنى للتعريفة الجمركية، وذلك لتفادي التعريفة المرتفعة التي تفرضها باقي دول أعضاء المنطقة.
- ✓ انحراف الإنتاج: ونعني به أن إنتاج بعض السلع يتحول من بعض الدول ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا و التكاليف الإنتاجية المنخفضة نسبيا إلى الدولة ذات التعريفة الجمركية المنخفضة و التكاليف الإنتاجية المرتفعة نسبيا، الأمر الذي يتعارض مع نظرية التجارة الخارجية التي تقسم العمل على أساس الميزة النسبية في الإنتاج.
- ✓ انحراف الاستثمار: إن انحراف التجارة يصاحبه تحركات غير مستحبة للاستثمارات الأجنبية، لأن المستثمرين سوف يستثمرون أموالهم في الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة أيضا.

ولمواجهة هذه المشاكل يقترح الخبراء استعمال الحلول التالية: (عمر، 1998، ص ص. 33-36)

- ✓ قاعدة النسبة المئوية: و التي تقوم على أساس حساب القيمة المضافة باعتبارها جزءا من القيمة النهائية للمنتوج الموضوع للمتاجرة ومن ثم تلغى الرسوم الجمركية على السلع التي تشكل القيمة المضافة نسبة مئوية معينة من قيمتها السوقية التي تحددها المنطقة.
- ✓ قاعدة التحويل: و التي تقوم على أساس إعداد القوائم المشتركة بحصر العمليات الإنتاجية لكل سلعة من سلع موضوع التجارة الخارجية و البلد الذي تجري فيه عملية التحويل الهامة يعتبر بلد المنشأ لكل سلعة معينة.
- ✓ قاعدة الضرائب التعويضية:و التي تقوم على أساس دفع ضرائب تعويضية في الحالات التي تتجاوز فيها الفوارق في الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة حدودا معينة.

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول الاقتصادات النامية

في العالم يتواجد نوعان من الدول أو الاقتصادات، حيث هناك اقتصادات لها كل الإمكانيات لتصبح دول متقدمة؛ بينما هناك اقتصادات أخرى خلاف ذلك والتي تتسم بالركود و أيضا الضعف الاقتصادي وهي ما يعرف بالدول النامية.

المطلب الأول: تعريف الدول النامية وخصائصها

الفرع الأول: تعريف الدول النامية

هناك العديد من التعريفات والتصنيفات لوصف هذه الدول المتخلفة، ونأخذ من بين هذه التعريفات (علام، 2013 / 2014، ص ص. 3-4)

- ✓ **الدول المتأخرة:** وهذه التسمية توضح الفرق بينها وبين مصطلح الدول المتقدمة، فهذا المصطلح يعتبر شاملا كونه يشمل كل الجوانب فعلى غرار الجانب الاقتصادي فهي تشمل كذلك الجانب الاجتماعي والثقافي، إلا أن هذا التعريف يشمل العديد من الدول والتي كان لها الدور الفعال في تطوير الحضارة لزمن طويل ووقعت راية المدنية لقرون، ومثال على ذلك مصر، العراق، الهند والقائمة تطول، ولأجل هذا السبب من النادر استعمال هذا المصطلح على هذه الدول.
- ✓ **_ الدول غير المتطورة أو ما يعرف بالدول المتخلفة:** في نظر العديد من الباحثين يرون أن هذا المصطلح يصف حال العديد من الدول، باعتبار إلى مفهوم التخلف بالنسبة إلى مصطلح التقدم حيث بوجود دول متقدمة فإنه بشكل تناسبي سيكون هناك دول متخلفة. أيضا فإن مصطلح التخلف يعبر عن مدى التأخر في الركب الحضاري في مختلف المجال سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو سياسية،إلا أن هذا المصطلح لا يفرق بين درجات التخلف باعتبار وجود بعض الدول التي حققت قدرا من التقدم في بعض المجلات بينما هناك بعض الدول التي لا زالت تعني من الركود في كل المجالات.

_ **الدول الأقل تقدما:** واستعمل هذا المصطلح من قبل المهتمين بالتنمية باعتبار أن هذا المصطلح يعبر عن التغيير المستمر الذي يطرأ سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية، حيث يرى المهتمين بالتنمية أن استعمال هذا المصطلح يعبر بصيغة حيادية علمية ببساطة لأن الأمر به نسبية أكثر بين مفهوم التقدم وكذا مفهوم التخلف وذلك بالنظر إلى أن الدول كلها على درجات من التفاوت فيما بينها، إضافة إلى هذا فإن عدد الدول الراكدة وفي حالة تقهقر في واقع الأمر هي دول معدودة فقط.

_ **الدول النامية:** وجد هذا المصطلح من قبل الهيئات الدولية كدفعة معنوية، حيث بالنظر لتزايد عدد الدول التي انضمت إلى مختلف مؤسسات الأمم المتحدة، حيث يرمز هذا المصطلح على السير نحو النمو لأجل إعطاء دفعة معنوية لهذه لبذل المزيد من الجهد للخروج من دائرة التخلف، ورغم أن هذا المصطلح لا يعبر بشكل صادق أو صحيح عن حال بعض الدول التي تكون في حالة ركود، إلا أن هذا المصطلح لقي قبولا واسعا لدى الشعوب والهيئات الدولية.

_ **الدول الفقيرة:** إن هذا التعريف يعتمد بشكل أساسي على الجانب الاقتصادي دون النظر إلى الجانب السياسي أو الثقافي، فقط الجانب المادي بأخذ الاعتبار الدخل الفردي لهذه الدول من الفقيرة إلى الغنية، إلا أن هذا التعريف يظهر تباين كبيرا ومثال على ذلك أن تظهر الدول المالكة للبترول على أنها من الدول المتقدمة.

_ **دول العالم الثالث:** وهذا المصطلح يعد الأكثر شيوعا واستعمالا في العالم فقد استعمل لأول مرة سنة 1952 من قبل الاقتصادي الفرنسي "الفريد سوفي" وهو مصطلح يعبر عن الدول التي يكون مدخولها الفردي أقل من دول العالم المتقدمة رغم القدرة على التحسن حيث يكون مدى الرفاهية أقل من الدول المتقدمة، وفي الواقع هذا المصطلح له بعد سياسي أكثر من كونه اقتصادي فقد أطلق هذا المصطلح على الدول التي تمثل الطرف الثالث مقابل الدول الرأسمالية والاشتراكية، وقد لقي هذا المصطلح انتشارا لغاية يومنا هذا،

و الجدير هو أن بعض هذه الدول قد حقق تقدما معتبرا وأظهر تفوقا واضحا على الصعيد العالمي.

الفرع الثاني: خصائص الدول النامية

تعتبر هذه الدول ذات مستوى معيشي متدني وتتميز ببعض من الخصائص تتمثل فيما يلي :(تودار، 2006، ص. 85)

- ✓ انخفاض مستوى المعيشة: وتتسم معظم الدول النامية بانخفاض المستوى القومي حيث أن هذه الدول معروفة بالزيادة في النمو الديموغرافي في مقابل هذا فهذا النمو يسبب في عدم تواجد تعليم وتدهور الصحة، وأيضا عدم توفر الإسكان؛
- ✓ انخفاض إنتاجيات القطاعات الخاصة: ويعود السبب إلى انخفاض الموارد الرأسمالية المكملة للإنتاج من مثال العمل والأرض؛
- ✓ ارتفاع معدلات النمو السكاني: فمعدلات النمو السكاني في الدول النامية تعد كبيرة بالنظر إلى معدلات النمو في الدول المتقدمة؛
- ✓ الاعتماد على السوق العالمية: إن الضعف الإنتاج القومي، فهذه الدول تعتمد على تجارتها الخارجية على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة ولا يكون معدل التبادل التجاري في صالحها.

المطلب الثاني: قراءة حول الدول النامية

الفرع الأول: واقع النمو الاقتصادي في البلدان النامية

من المسلم به أن النمو الاقتصادي الحديث لم يبدأ في نفس الوقت في كل دول العالم، وهذا ما أدى إلى اتساع الفجوة بين شعوب العالم وظهور تفاوت بين درجة تطور الاقتصاديات.

يتميز الواقع التنموي في البلدان النامية بالتأخر وضعف المؤشرات الاقتصادية الكلية، فالعديد من هذه الدول (و الدول الإفريقية على وجه الخصوص) نصيبها من التجارة العالمية

لا يتجاوز 2% تقريبا، و1% من الاستثمارات العالمية، ويعيش أكثر من 300 مليون إفريقي بأقل من دولار واحد في اليوم، وبين كل شعوب العالم فإن أكثر من 48 % تعيش في إفريقيا.

تعرف معظم هذه الدول تدهورا اقتصاديا و عدم استقرار ينعكس سلبا على التنمية، حيث تضاعفت المديونية الخارجية بشكل جعل من الصعب تحقيق جهود الإصلاح التي تبنتها، و هذا في غياب المساعدات الدولية الفعلية، حيث أنه ورغم التزام الدول الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE بتخصيص 0.7% من ناتجها المحلي الخام للمساعدات العمومية للتنمية، إلا أن المدفوعات لم تشكل سوى 0.25% وقدر الفارق بين المبلغ الملتزم به و المبلغ المدفوع بـ100 مليار دولار في السنة.

رغم تحسن بعض المؤشرات الكلية ببعض الدول النامية كما تشير به إحصائيات صندوق النقد الدولي، كارتفاع معدلات النمو بهذه البلدان إلى مستويات لم نعرفها من قبل، وذلك بفضل الإصلاحات الهيكلية التي فرضها FMI، إلا أن هذه التحسنات كانت مكلفة و انعكست في أثار اجتماعية وخيمة وخطيرة، وإذا كان معدل النمو اللازم لكي تتدارك دول كإفريقيا مستوى الحياة لباقي الدول النامية هو 7% فإن هذه البلدان تبقى بعيدة جدا عن تحقيق هذا الهدف. (بن سانية، 2007/2006، ص ص. 17-18)

الفرع الثاني: أسباب التخلف في البلدان النامية

تعاني الدول النامية من بعض العقبات والتي يمكن ذكرها كالتالي: (الموسوي، 2008، ص 154-155)

- ✓ انخفاض الدخل القومي: وهذا راجع إلى ضعف الإنتاج وكفاءته وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي ونصيب الدخل الفردي.
- ✓ الزيادة السكانية: يعتبر العدد المهول للسكان إحدى الأسباب المساهمة في تخلف الدول النامية ويرجع ذلك نتيجة الزواج المبكر.

- ✓ البطالة: وهذه كنتيجة سببية للزيادة السكانية فكثرة السكان يؤدي إلى ندرة مناصب العمل.
- ✓ عدم انتشار الثقافة الاقتصادية: فالدول النامية معروفة بعدم انتشار الفكر المدعم للاقتصاد بسبب كثرة الأمية وانخفاض مستوى الدراسة.

الفرع الثالث: مقومات التطور في الدول النامية

رغم المشكلات التي تعاني منها هذه الدول إلى أن واقع الحال أن لهذه الدول القدرة على التحسن وذلك بتوفير بعض الأمور نذكرها كالتالي:

- ✓ توفير مصادر التمويل اللازمة: فتحقيق التطور الاقتصادي يستوجب تحقيق مصادر تمويل للقيام بالاستثمارات للنهوض بالاقتصاد عن طريق جلب المستثمرين الأجانب بتقديم التسهيلات للإقامة وكذا الاستثمار؛
- ✓ التخصيص الأمثل للموارد: فمن مقومات الدول النامية التي يمكن أن تطورها هو التخصيص الرشيد للموارد والاستغلال الأمثل لها؛
- ✓ السعي نحو توفير بيئة داعمة للاستثمار: وذلك ببث الثقافة الاقتصادية ورفع نسبة التعليم و بهذا نتفادى مشكل البطالة وكذا الأمية؛
- ✓ تطوير القطاع الخارجي وتحسين التنافسية العالمية: فتوفير منفذ التجارة الخارجية سيوفر سوقا مفتوحا وأرضا خصبة للاستثمار لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي.
- ✓ السعي لتوفير التكنولوجيا والخبرة من الدول المتقدمة: حيث أن جلب الخبرات الخارجية يساهم بشكل كبير في تطوير الخبرة المحلية.

المطلب الثالث: معوقات الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية

يتميز الواقع التنموي بالبلدان النامية بالتأخر وضعف المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تقف العديد من العوائق المختلفة أمام تحقيق انطلاق اقتصادي بدفع عملية التنمية إلى التجدد و الاستمرارية ذاتها.

تتنوع هذه العوائق إلى عوائق اقتصادية، عوائق ديموغرافية وسوسيو ثقافية، وعوائق مؤسساتية و غيرها.

الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية

وتنقسم بدورها إلى معوقات اقتصادية داخلية و أخرى خارجية: (بن سانية،2006 /2007،ص ص 29-31)

أولا المعوقات الاقتصادية الداخلية

من أهم هذه المعوقات:

- ✓ **ضعف الادخار و الاستثمار:** ويرجع سبب هذا الضعف إلى مستويات الدخل الفردي المنخفضة في العديد من البلدان النامية، مما يقلل الحافز على الادخار و الاستثمار لدى أفراد هذه البلدان، وبينت دراسات أجريت بين سنوات 1970 و 1993 أن دول جنوب شرق آسيا حققت معدلات مرتفعة من الادخار و الاستثمار بلغت حدود 30 إلى 40% من الناتج الداخلي الخام، بينما لم تتجاوز باقي الدول النامية خلال تلك الفترة نسبة 20%.
- ✓ **عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج:** و المتمثلة في مختلف طرق المواصلات ووسائل الاتصال و المرافق العامة الضرورية للتنمية، وتلك استثمارات توفير البنية التحتية إحدى أهم المهام الملقاة على الحكومات في البلدان النامية من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لإطلاق المبادرات الداخلية وجلب الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ **مشكلة النقص في تمويل التنمية:** والتي تشكل العقبة الأولى أمام كل خطة تنموية، وترجع أساسا إلى انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج بسبب أساليب الإنتاج المتبعة، وتأخر التقنيات التكنولوجية المستخدمة، مع ضعف تأهيل اليد العاملة وسوء توزيعها على القطاعات الإنتاجية.

✓ **التخصص في تصدير المواد الأولية:** هذا التخصص لا يتطلب أي تنمية للاقتصاد من أجل تحقيقه، حيث يكفي مثلا منح المجال للشركات المتعددة الجنسيات للعمل في حقول استخراج الثروات الخام ومن ثم تصديرها و أخذ حصتها.

ثانيا: المعوقات الاقتصادية الخارجية

و من أهم المعوقات الاقتصادية الخارجية نذكر ما يلي:

✓ **المديونية الخارجية:** وهي تشكل عائقا كبيرا أما التنمية حيث بلغت في مجموع البلدان النامية أكثر من 350 مليار دولار عام 1977 ثم تضاعفت عام 1982 وبلغت أكثر من 1000 مليار دولار سنة 1986 وشكلت إفريقيا 29%و أمريكا اللاتينية 45%.

✓ **ضعف و عدم كفاية الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** حيث تضل الدول النامية هي المستحوذة عليها، وتبقى الدول النامية الأقل نصيبا منها حيث ارتفعت حصتها من 26% إلى 37% في الفترة من 1980 إلى 1997.

الفرع الثاني: المعوقات السوسيوثقافية

لا تقتصر معوقات النمو في البلدان النامية على المعوقات الاقتصادية فقطوإنما توجد معوقات أخرى نذكر منها:

✓ **الانفجار السكاني وكبح النمو الاقتصادي:**

إن أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية ليس حديثا في الفكر الاقتصادي، حيث أكد "ماليتس" قديما على هذه المشكلة، وصل به الأمر إلى حد المطالبة بإزالة المساعدات العمومية للفقراء، لأنها لا تساهم إلا في تضاعف أعداد السكان حسب رأيه. (بن سانية، 2007/2006، ص. 32)

- إن اعتبار النمو الديمغرافي كبحا للنمو الاقتصادي بالعالم الثالث يرجع إلى النظرة المؤسسة على أن ارتفاع عدد السكان يخفض نصيب الفرد من الدخل الإجمالي وبالتالي ينخفض الدخل الإجمالي نفسه بسبب انخفاض حجم الادخار ومن ثم الاستثمار، ويطلق

على هذه الحالة اسم "الشرك الاقتصادي" أو "المصيدة السكانية" التي يراها الكثير من الاقتصاديين سبب تخلف البلدان النامية.

- ومن أثار النموالديمغرافي أيضا زيادة التمدن و الهروب من الريف
- ومن آثاره كذلك الهجرة من البلدان النامي نحو البلدان المتقدمة لا سيما هجرة الكفاءات وما يترتب عنه من نقصها في الجانب النامي.

✓**المعوقات الاجتماعية و الثقافية:** توجد العديد من المعوقات الاجتماعيةو الثقافية التي تقع في طريق النمو الاقتصادي بالدول النامية، نشير إلى بعضها فيما يلي: (بن سانية، 2007/2006، ص. 35)

- التقاليد غير الملائمة للتنمية، كالوقوف ضد تعليم البنات، وحرمان المرأة في الكثير من البلدان النامية من المشاركة الفعالة في عملية التنمية.
- انتشار الخرافات و الإيمان بها مما يقتل المبادرة لدى أفراد المجتمع.
- الانحرافات و الممارسات غير الأخلاقية كالسرقة و الرشوة.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر الاندماج الاقتصادي عملية تدرجية ومستمرة ومتواصلة، حيث تنتقل من حالة التفكك والتجزئة إلى حالة التعاون و التكامل فيما بين الدول، عبر مراحل ودرجات، ولتحقيق هذا الهدف لا يعني بالضرورة إتباع الراحل من أبسطها إلى غاية تحقيق الاندماج الاقتصاديالتام وإن كانت هذه هي أنجح الطرق لتحقيقه، إذ يمكن لأي مجموعة من الدول أن تختار المستوى المناسب الذي يتناسب مع ظوفها وإمكانياتها ومعطياتها الاقتصادية و الاجتماعية وتختار الأسلوب الأمثل لتحقيق الاندماج ومن الواضح أنه لا يقوم اندماج إلا بتوفر شروط ومقومات ودوافع تعزز كيانه، كما يقوم على عدة نظريات، ومن الصعب تبني نظرية موحدة تفسر قيامه.

و لابد أن يمر أي اندماج على مرحلة ما يسمى بمنطقة تجارةحرة و التي تعتبر ثاني مرحلة من مراحل الاندماج الاقتصادي، هذه المناطق بدأت في الظهور بعد الحرب العالمية الثانية، وما عزز تطورها الاتفاقيات الدولية التي كانت ضمن منظمة الجات و التي نتج عنها أخيرا المنظمة العالمية للتجارة، ومن الملاحظ أن الدول النامية بذلت جهودا كبيرة في إنشاء المشاريع المشتركة فيما بينها من أجل المضي قدما في اللحاق بركب الدول المتقدمة، لكن عدة عوامل سياسية و اجتماعية وتكنولوجية أدت إلى عدم تحقيق الغاية.

الفصل الثاني:

دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تفعيل الاندماج الاقتصادي في إفريقيا

مقدمة الفصل الثاني:

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية قيام موجة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء بصيغتها القديمة خلال الخمسينات والستينات، أو بصيغتها الجديدة التي شهدها النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين، ويعود إنشاء هذه التكتلات إلى مجموعة من العوامل التي تدفع أي دولة أو مجموعة من الدول إلى تكوين تكتل اقتصادي أو الانضمام إلى تكتل اقتصادي قائم قصد الاستفادة أكثر من مزايا ومنافع هذا التكتل.

ولعل أهم هذه التكتلات الاقتصادية التي احتلت مكانا بارزا عل الساحة الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن نجد الاتحاد الأوروبي و اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، ولم تكن هذه التكتلات حكرا على الدول المتقدمة فقط، وإنما انتشرتأيضا بين الدول النامية و التي تسعى من ورائها إلى الاستفادة مما تتيحه العولمة من مزايا اقتصاديةمرهونة بمدى المشاركة فيها و الانخراط ضمن فعالياتها.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى بعض التجارب الناجحة من هذه التكتلات كما نقوم بدراسة تحليلية واستشرافية تتضمن وواقع و مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومدى مساهمتها في تفعيل الاندماج الذي تتطلع إليه الدول الإفريقية.

المبحث الأول: تجارب مناطق التجارة الحرة على المستوى الدولي

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى بعض التجارب التكاملية في العالم التي جمعت عدد من أشكال الاندماج، منها من يجمع دولا متقدمة فيما بينها، ومنها من يجمع بين عددا من الدول المتقدمة و أخرى نامية.

المطلب الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي

يمثل الاتحاد الأوروبي الذي يظم في عضويته 27 دولة نموذجا واقعي لنجاح استراتيجية التكامل الاقتصادي على صعيد القارة الأوروبية، وتأكد نجاحه طيلة أكثر من نصف قرن من الزمن، حيث يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، فهو نتاج عملية اندماج كامل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها، وقد أتاح هذا التكتل حرية انتقال رؤوس الأموالوالعمالة وتبادل الخبرات و اندماج اقتصاداتها بما يعكس زيادة في الإنتاج، تدعيم الاستثمارات، توسيع نطاق المعاملات التسويقية، زيادة التقدم التكنولوجي وارتفاع مستوى المعيشة.

الفرعالأول: النشأة و التطور

وصول الاتحاد الأوروبي إلى ما هو عليه الآن هو نتاج الجهود المبذولة طيلة أكثر من نصف قرن من الزمن انطلاقا من أهداف متواضعة، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية للفحم والصلب بين عدد من الدول الأوروبية في باريس 1951، وكان الهدف هو تحرير تحرك رؤوس الأموالو العمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار، وفي 28 مارس 1957 وقعت الدول اتفاقية روما التي وسعت مجالات التعاون وأصبحت المجموعةتحمل اسم المجمو عة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة) وكان من أهم البنود التي جاءت في هذه الاتفاقية ما يلي (حشاد،2001، ص. 63):

ـ إزالة الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء.

ـ إزالة العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

ـ توحيد التعريفة الجمركية اتجاه العالم الخارجي.

ـ وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل.

ـ تطبيق إجراءات تسمح بتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

ـ التقريب بن التشر يعات الإقليمية في الدول الأعضاء.

وقد تم الاتفاق على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة تدريجيا على مراحل، بحث تبدأ المرحلة الأولى في العام 1958، وتمتد إلى غاية 1970.

وفي عام 1968 أنشأ الاتحاد لجمركي بين دول المجموعة ووضعت وطبقت سياسة زراعية مشتركة بالإضافة إلى تحقيق تقدم هائل في مجال التسيق و التكامل في كثير من القطاعات الاقتصادية مثل الطاقة والنقل. وفي عقد السبعينات واجهت المجموعة بعض المشاكل وخصوصا الر كود التضخمي الذي شهده الاقتصاد العالمي في نهاية 1973 و انهيار نظام النقد الدولي، ما أثر عليها سلبا حيث انخفضت معدلات النمو وانخفض نصيب المجموعة من الصادرات الدولية، لذا كان إنشاء نظام النقد الأوروبي في 1979 مبادرة مبكرة نحو الوحدة النقدية، وتحقيق استقرار الشؤون النقدية في غرب أوروبا وحماية أوروبا من التقلبات العنيفة في قيمة الدولار وقد حدث بعد ذلك قدر من التقدم نحو الإقليمية حتى تم توقيع القانون الأوروبي الموحد العام 1986 والذي هدفه هو إنشاء سوق أوروبية موحدة العام 1992. ومنذ توقيع القانون الأوروبي الموحد تسارعت الحركة نحو الوحدة الأوروبية: (مقروس،2013، ص. 83)

في مارس 1992 وقع وزراء خارجية الجماعات الاقتصادية الأوروبية في ماستريخت على معاهدة جديدة للوحدة، حيث أدخلت تعديلات، جوهرية على معاهدة روما و استهدفت معاهدة ماستريخت ما يلي: (عمر،1997، ص. 46)

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وا لغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.
- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 01 جانفي 1999 يتحكم في العملة الموحدة.
- سياسة خارجية مشتركة والتحرك نحو إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية.

وقد حددت اتفاقية ماسترخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية وتتمثل في: (حشاد، 2001، ص ص. 68-69)

المرحلة الأولى: من 1 جويلية إلى 31 ديسمبر1993، تهدف الى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة روس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة و المزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية.

المرحلة الثانية: من 1 جويلية 1994 إلى 31 ديسمبر 1998. ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوروبي من قبل جميع الدول الأعضاء، مع تتبع دول المجموعة سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي، و خاصة ما يتعلق بمعدل التضخم ونسبة عجز الموازنة العامة ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك أسعار الفائدة طويلة الأجل.

المرحلة الثالثة: من 1 جانفي 1999 إلى 2002 وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة.

الفرع الثاني: توسيع عضوية الجماعة الأوروبية وهياكلها

اتسعت دائرة عضوية الاتحاد الأوروبي بقبول أعضاء جدد، ما أدى إلى اتساع نطاقها الجغرافي وزيادة عدد سكانها، و ارتفاع الناتج المحلي لدول الاتحاد، وفي ما يلي الفترات التي تم فيها التوسع (عمر، 1998، ص. 153).

الدول الأعضاء: بدأ الاتحاد في عام 1951 بستةدول هي فرنسا وألمانيا وا يطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ. وفي العام 1973 التحقت بها كل من المملكة المتحدة ،إيرلندا والدانمارك ثم اليونان العام 1981 و اسبانيا والبرتغال في العام 1986، ليصبح عدد الأعضاء 12 دولة ثم انضمت السويد وفنلندا والنمسا في العام 1995 وابتداء من العام 2004 امتد الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروباالشر قية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث انضمت 10 دول جديدة وهي: استونيا وبولندا وجمهورية تشيك و سلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا و المجر كما انضمت كل من قبرص ومالطا للاتحاد في نفس السنة وفي 2007 انضمت رومانيا وبلغاريا ليصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي 27 دولة

هياكل الاتحاد:

أنشأ الاتحاد الأوروبي 5 هياكل أساسية لتسيير دواليبه وهي:

- **البرلمان الأوروبي:** الذي يتم انتخاب أعضاءه مباشرة من قبل ناخبي الدول الأعضاء وله دور تشريعي ويتكون من 785 نائب منتخبين من مواطني الاتحاد لمدة 5 سنوات مهمتها التصويت على ميز انية الاتحاد ومراقبة اللجنة الأوروبية (يوجد مقره في ستراسبورغ).
- **المفوضية الأوروبية:** وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد وتعتبر أهم جهاز فيه.
- **مجلس الاتحاد الأوروبي:** وهو الجهاز التشريعي للاتحاد ويضم مجالس الوزراء حسب التخصص وممثلي الدول الأعضاء.

- **محكمة العدل:** وهي جهاز قضائي يتكون من 27 قاضيا و9 وكلاء يشرفون على احترام التشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد وتطبيق المعاهدات(مقرها لوكسمبورغ).

- ديوان المحاسبات و هو جهاز رقابي يشرف على مراقبة ميزانية الاتحاد كما أنشأ الاتحاد عدة أجهزة أخرى على غرار مجلس الأوروبي الذي يتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاءو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والبنك المركزي الأوروبي و بنك الاستثمار.

الفرع الثالث: بعض إنجازات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية

لقد حقق الاتحاد الأوروبي انجازات باهرة وضعتها على مشارف الوحدة و جعلت منها النموذج الذي يقتدى به ومن الانجازات التي حققتها مايلي:

- تكوين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية للاتحاد الأوروبي وهي: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومحكمة المدققين.

- تأسيس السوق الأوروبية الموحدة، والتي تعد أكبر سوق حرة في العالم، وتضم 27 دولة بتعداد سكاني 504 مليون نسمة، يتمتعون بحرية البيع والشراء، و حرية الانتقال والعمل.

- إصدار العملة النقدية الموحدة (اليورو) في الأول من يناير سنة 2002، والتي أدى استقرارها إلى أن أضحت إحدى العملات الرئيسية في العالم.

- تأسيس أول وحدة جمركية أوروبية باسم (المؤسسة الاقتصادية الأوروبية).

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول الاتحاد في إطار (النموذج الوحدوي الأوروبي) مثل: مثل دولتي ايرلندا واسبانيا، حيث حققتا معدل نمو كبير في العشرين عاما الماضية بدعم من الاتحاد الأوروبي.

- دعم النظم الاقتصادية لأعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد، وخاصة من دول وسط وشرق أسيا.
- معالجة الأزمات الاقتصادية، و المالية التي عانت بعض دول الاتحاد الأوروبي منها، والتي يأتيفي مقدمتها دولة اليونان مؤخرا.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التجربة الأوروبية في التكامل و الوحدة قد وصلت إلى أعلى مراتب التكامل، حيث تدرجت عبر مراحله بموضوعية وواقعية، واستطاعت أن تتغلب على العقبات التي واجهتها خلال مسيرتها، لتصبح في الوقت الحاضر المثال و النموذج الذي يحتذى به.

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة للآسيان .

لقد نجحت الدول الآسيوية في تطوير اقتصاداتها، حيث انطلق نجاحها بأربع دول متمثلة في تايوان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية وسنغافورة، و أطلق عليها مصطلح النمور الأسيوية، مما جلب لها الكثير من الأنظار باعتبارها دولا تلعب دورا هاما وفعالا على مستوى المبادلات التجارية العالمية، فأقيمت تكتلات إقليمية في المنطقة ولعل أبرزها رابطة دول جنوب شرق آسيا التي أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم و أهمها في القارة الآسيوية.

الفرع الأول: نشأة الآسيان و أهدافها

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا، أو كما تعرف اختصارا "**الآسيان**" في 1967/08/08 في بانكوك بتايلاند، وذلك بتوقيع آباء المؤسسين للأسيان وهم وزراء خارجية تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، وسنغافورة على إعلان الرابطة " إعلان بانكوك"، ثم انضمت بروناي في 1984/01/07 وفيتنام في 1997/07/28، وكل من لاوس وبورما في 1997/07/23، وكمبوديا في 1999/04/30، وبالتالي فهي تضم 10 دول، واشترطت الرابطة أن تكون مفتوحة لجميع الدول في جنوب شرق آسيا للانضمام

إليها، حيث أنها أعلنت بأنها تمثل الإرادة الجماعية لدول جنوب شرق آسيا لربط أنفسهم معا في الصداقة والتعاون، و"تأمين لشعوبها وللأجيال القادمة الحرية والازدهار"، ويتمثل شعار الآسيان في "رؤية واحدة، هوية واحدة، جماعة واحدة".

وفي ديسمبر 1997 عقد قادة الآسيان قمتهم في كوالالمبور وقرروا تحويل الرابطة إلى منطقة مستقرة ومزدهرة وذات قدرة تنافسية وذلك في أفاق 2020.

وفي قمة بالي في أكتوبر 2003 أعلن قادة الآسيان عن إنشاء جماعة الآسيان وذلك باعتماد الجماعة السياسية، والأمنية، والجماعة الاقتصادية، والجماعة الثقافية، حيث تم اعتماد جماعة الآسيان (AEC) في 2007/11/20، وهدفها تحقيق التكامل الاقتصادي بحلول عام 2020م، كما يلي:

- إنشاء سوق مشتركة.
- إقامة منطقة اقتصادية ذات قدرة تنافسية عالية.
- تحقيق تنمية اقتصادية عادلة.
- إقامة منطقة مندمجة تماما في الاقتصاد العالمي.

بعد التوقيع على بروتوكول تعديل اتفاقية منطقة التجارة الحرة في سنة 2003 التزمت الدول الأعضاء في الجماعة على إلغاء الرسوم الجمركية، هذه العملية كانت قد بدأت سنة 1993، وقد تم إنشاء منطقة التجارة الحرة للآسيان (AFTA) تقريبا، حيث حققت الدول الأعضاء تقدما كبيرا في تخفيض الرسوم الجمركية البينية، وصلت إلى أكثر من 99% بين الدول الست للآسيان وهي بروناي، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وتايلاند أما باقي الدول فقد قاربت 80%.

وتهدف رابطة الآسيان إلى ما يلي:

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة من خلال العمل المشترك.

-تعزيز السلام و الاستقرار في المنطقة.

- تعزيز التعاون الفعال والمساعدة المتبادلة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا.

- إقامة علاقات وثيقة و نافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة.

الفرع الثاني: مبادئ والهيكل التنظيمي للآسيان

اعتمدت الدول الأعضاء في الآسيان على المبادئ التالية:

- احترام الاستقلال والسيادة الوطنية والهوية لجميع الدول.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض.

- حل الخلافات أو النزاعات بالطرق السلمية.

- التخلي عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها.

- التعاون الفعال فيما بينها.

أما الهيكل التنظيمي فيوضحه الشكل التالي:

الشكل 02: الهيكل التنظيمي للآسيان

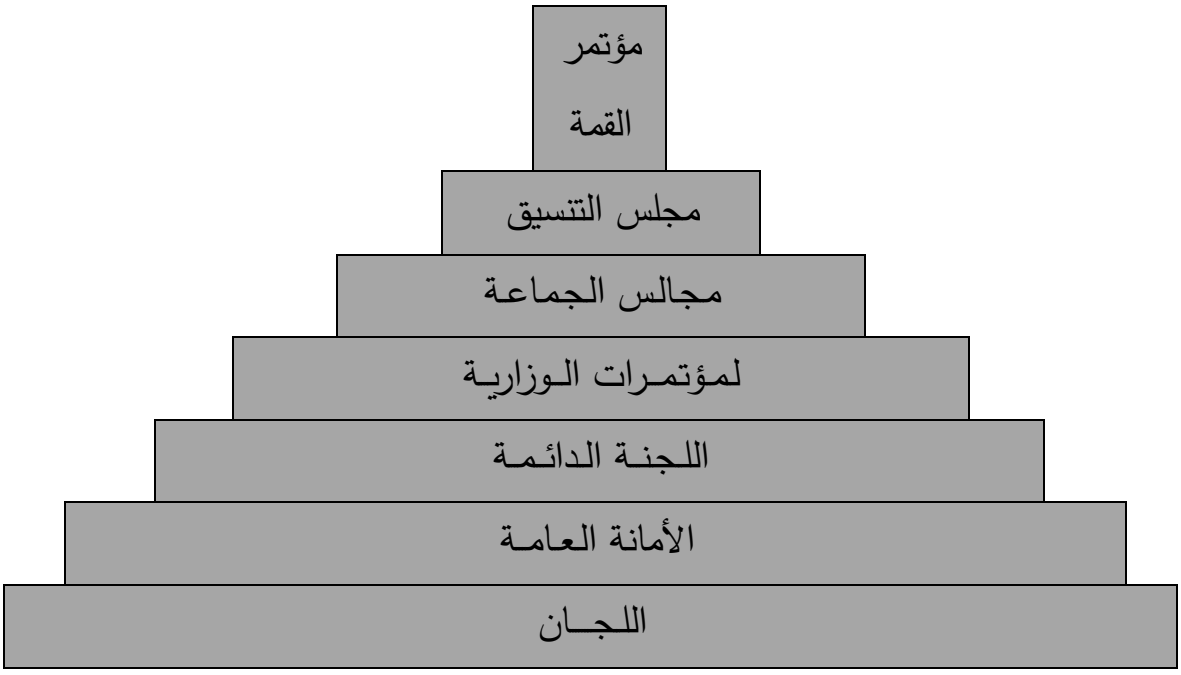

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على محاضرات في مقياس التكامل الاقتصادي، من إعداد الأستاذة ل. بن يوب، السنة الجامعية 2016/2015

الفرع الثالث: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للآسيان

سنحاول من خلال هذا الجدول توضيح واقع اقتصاديات بلدان الرابطة بتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية:

الجدول 01: يبين تطور التدفقات البينية والخارجية خلال فترة من 2017 إلى 2019 لدول رابطة جنوب شرق آسيا

الدولة	2017			2018			2019		
	مجموع FDI (us$m)	% التدفقات البينية	% التدفقات البينية	مجموع FDI (us$m)	% التدفقات البينية	% التدفقات البينية	مجموع FDI (us$m)	% التدفقات البينية	% التدفقات البينية
بروناي	460.1	116.3	(16.3)	503.9	12.6	87.4	374.6	(4.8)	104.8
كمبوديا	2732.6	22.1	77.9	3102.6	25.4	74.6	3706.0	19.1	80.9
أندونيسا	23063.6	51.5	48.5	21979.9	53.9	46.1	23555.7	29.3	70.7
لاوس	1695.4	10.1	89.9	1319.6	15.3	84.7	557.2	9.1	90.9
ماليزيا	9447.2	22.9	77.1	8071.6	5.9	94.1	7698.0	17.4	82.6
ميانمار	4340.7	48.2	51.8	3554.0	59.4	30.6	2508.9	56.7	43.3
فلبين	10049.4	7.2	92.8	9802.4	10.1	89.9	7647.5	6.3	93.7
سنغافورة	62016.7	6.4	93.4	77630.5	4.4	95.6	92078.2	3.9	96.1
تايلاندا	9100.0	21.1	79.0	13248.5	13.8	86.2	6315.8	86.7	13.3
فيتنام	14100.0	18.0	82.0	15500.5	18.4	81.6	16120.2	1.5	98.5
الآسيان	137006.2	19.4	80.6	154713.0	15.7	84.3	160561.9	13.9	86.1

المصدر:ASEAN Economic Integration Brief أعداد مختلفة على الرابط التالي:

ASEAN Economic Integration Brief-ASEAN

أصبحت الآسيان تشكل نقطة محورية للاستثمار في الإقليم، خاصة بعد الاتفاق المتعلق بمنطقة الاستثمار لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بهدف جعل بلدان الرابطة منطقة متحررة قادرة على المنافسة ومواتية للاستثمار باتخاذ عدة تدابير منسقة، وفي العام 2009

عزز اتفاق الاستثمار لعام 1998 بشأن تعزيز الاستثمارات وحمايتها، وقد أدى الاتفاق وتنفيذه غلى تحسين بيئة الاستثمار في بلدان الرابطة، الأمر الذي أفضى إلى تعزيز قدرة الآسيان على المنافسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تدفقاته الوافدة، حيث زادت حصة الآسيان من الاستثمارات العالمية فانتقلت من 3.46% العام 1970 إلى 6.45% العام 2016 وهذا حسب إحصائيات الأونكتاد.

وخلال سنة 2019 التي تميزت بالركود الاقتصادي ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر للآسيان بنسبة 4.6%، مقابل زيادة قدرت بنسبة 1.2% سنة 2018، مثلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية بدول الآسيان 15.2% من مجموع التدفقات، متبوعة باليابان 12.7%، ثم الاتحاد الأوروبي بنسبة 10.1%، أما الاستثمارات البينية للآسيان فقد بلغت 13.9% من مجموع الاستثمار ات. (المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 2021، ص. 125)

الشكل 03: تطور الصادرات البينية للآسيان و تجارتها مع العالم (%)

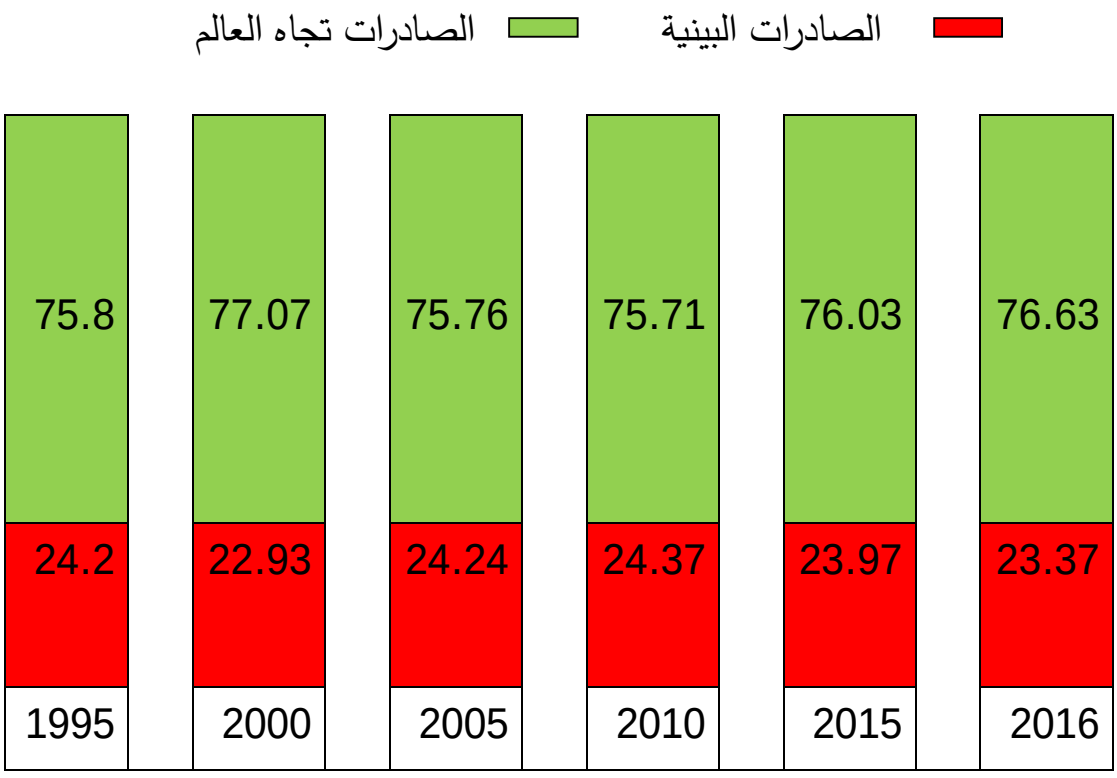

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الأونكتاد

تشكل التجارة البينية للآسيان ربع تجارتها الخارجية، وهذا ما يسمح لنا بالقول أن تحرير المبادلات التجارية في ظل اتفاقية التجارة الحرة للرابطة كان أثرها محدود حيث بقيت تجارتها البينية عند نفس المستوى منذ تسعينيات القرن الماضي إلى غاية 2016، وهذا ما يؤكد أن الرابطة كانت تستهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وليس لتفعيل التجارة البينية للدول الأعضاء وما يؤكد هذا الطرح التدفقات الواردة من الاستثمار ات الأجنبية المباشرة (راجع الجدول رقم 01).

المطلب الثالث: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(NAFTA):

دخلت منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية حيز التنفيذ سنة 1994، ومنذ ذلك الحين تعمل الدول الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك) على إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية أما التجارة والاستثمار، وبالتالي خلق أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، وتم وضع الأسس اللازمة للنمو الاقتصادي القوي، وارتفاع الرخاء الاقتصادي لهذه البلدان الثلاث.

الفرع الأول: نشأة النافتا و أهدافها

بدأت أول خطوات هذا الاندماج بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا سنة 1985، وبعدها بـ 16 شهرا تم الاتفاق على إنشاء اتفاقية التجارة الحرة (FTA)،حيث تم إلغاء الرسوم الجمركية والتقليل من القيود غير الجمركية أمام التجارة البينية، كما تضمنت الاتفاقية معالجة ملف التجارة في الخدمات، كما تضمنت آلية لتسوية المنازعات، وفي 1990/06/10 انضمت المكسيك، و انتهجت الدول الثلاث اتفاقية للتجارة الحرة، حيث دخلت حيز التنفيذ في 1994/01/01، وبالتالي تم خلق أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم، ومنذ ذلك الوقت ساهمت النفتا في تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق الوظائف ذات الدخل العالي في جميع دول أمريكا الشمالية. (بن يوب، 2016/2015، ص. 41).

تهدف النافتا إلى تحقيق ما يلي:

- إزالة الحواجز أمام التجارة.
- تعزيز شروط المنافسة العادلة.
- زيادة كبيرة في فرص الاستثمار في الدول الأعضاء.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- اتباع أساليب فعالة لتنفيذ بنود الاتفاقية وحل النزاعات.
- تعزيز التعاون الثلاثي والإقليمي.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للنافتا: يتكون الهيكل التنظيمي للنافتا مما يلي:

- **لجنة التجارة الحرة:** مهمتها الإشراف على عمل اللجان، ومجموعات العمل والهيئات الفرعية الاخرى.
- **منسقي النافتا** وتكمن مسؤوليته إدارة النافتا و التسيير اليومي لها.
- **مجموعات العمل و اللجان:** تم إنشاء أكثر من 30 مجموعة عمل ولجان لتسهيل التجارة و الاستثمار.
- **الأمانة:** المسئولة عن إدارة أحكام تسوية المنازعات.
- **لجنة التعاون في العمل:** وتضم وزراء العمل عن كل بلد.
- **لجنة التعاون البيئي:**و تضم وزراء البيئة عن كل بلد، و تهتم بالقضايا البيئية للنافتا.

الفرع الثالث: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للنافتا

01- يوضح الجدول التالي لمحة مختصرة عن الدول الأعضاء بالنافتا:

الجدول 2 : لمحة مختصرة عن النافتا لسنة 2014

دول النافتا	كندا	الو.م.أ	المكسيك	المجموع
عدد السكان	35.588 م. ن	323.241م.ن	125.386م.ن	484.215م.ن
اللغة	الانجليزية،الفرنسية	الانجليزية	الاسبانية	////////////////
الناتج المحلي الخام	1786670مليار$	17526951مليار$	12793505مليار$	20592926مليار$
الاستثمار الاجنبي المباشر	53.864مليار$	92.397مليار$	22.795مليار$	169.056مليار$
القوى العاملة	19.803مليون	165.630مليون	54.751مليون	237.805مليون

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الاونكتاد

يعيش في منطقة النافتا أكثر من 480 مليون شخص، تمثل القوى العاملة منهم أكثر من 237 مليون شخص، تختلف لغاتهم بين الانجليزية والاسبانية والفرنسية، بلغ الناتج الإجمالي لدول النافتا أكثر من 20592000 مليار دولار سنة 2014 مقارنة بـ 8308000 مليار دولار أمريكي سنة 1995، كما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 169 مليار دولار سنة 2014م مقابل 77 مليار دولار أمريكي محققة لسنة 1995.

02- التجارة البينية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا:

بلغت التجارة الأمريكية مع كندا أكثر من الضعف في العقد الأول من اتفاقية التجارة الحرة 1989-1999 من 166.5 بليون دولار أمريكي إلى 362.2 بليون دولار أمريكي، وارتفعت الصادرات الأمريكية إلى كندا من 100.2 بليون دولار قي 1993 إلى 312.1 بليون دولار أمريكي عام 2014، ثم انخفضت إلى 266.8 بليون دولار سنة 2016، وارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من كندا من 110.9 بليون دولار سنة 1993 إلى 349.3 بليون دولار عام 2014، ودائما ما كان الميزان التجاري للولايات المتحدة مع كندا يعاني العجز منذ اتفاق التجارة الحرة، والجدير بالذكر هنا أن حجم المبادلات التجارة يتهاوى خلال كل أزمة سواء خلال الأزمة المالية العلمية 2009 أو الركود الاقتصادي

الذي بدأ سنة 2014 و الجدول التالي يبين تجارة السلع الولايات المتحدة مع كندا في الفترة 1993-2016 :

الجدول 3: تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا 1993-2016 (الوحدة بليون دولار).

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1993	100.4	111.2	10.8-
2000	178.9	230.8	51.9-
2008	261.1	339.5	78.3-
2009	204.7	226.2	21.6-
2014	312.8	349.3	36.5-
2016	266.8	278.1	112-

المصدر: M.ANGELESVILLARREAL.IANF.FERGUSSON, The North American Free Trade Agreement(NAFTA), Congressional Research, USA, May, 24, 2017 p34.

المبحث الثاني: نظرة عامة عن الاقتصاد الإفريقي

تعد قارة إفريقيا من القارات التي تغيب فيها التنمية، نظار لهشاشة بنيتها السياسية والاقتصادية وشيوع مظاهر الفقر والأمراض، إذ سنتناول في هذا المبحث عن واقع التنمية في إفريقيا والتطور الاقتصادي والاجتماعي في فريقيا وأخيار أسباب أو عوامل غياب التنمية في إفريقيا.

المطلب الأول: واقع التنمية في إفريقيا:

إفريقيا هي القارة التي تمثل 6% من سطح الكرة الأرضية، اذ تغطي مساحة 304.15873 كم2 تضم 54 دولة، ويبلغ سكانها حوالي مليار شخص.

تزدخر أفريقيا بمعدلات ضخمة في موارد النفط والغاز والمعادن، فهي موطن 54% من احتياطي البلاتين العالمي، و78% من الماس، و40% من الكروم، و28% من

المنغنيزيوم في حوالي 19 دولة، كما أن 46 دولة إفريقية لديها احتياطات من: النفط، الغاز، الفحم، ومعادن أخرى، ويتوزع النفط بكميات مرتفعة جدا في كل من: نيجيريا والسودان والجزائر وليبيا ومصر وأنغولا، أما احتياطي الغاز فنجده بنسب كبيرة في كل من الجزائر ومصر، وبنسب أقل في نيجيريا وليبيا، إضافة إلى غنى العديد من الدول بمعدن الذهب المتوفر في كل من: إثيوبيا ورواندا وزامبيا وناميبيا و جنوب إفريقيا، إلى جانب وجود معادن أخرى تشكل ثروة وإ ريتريا، مالي وغانا،ومصدرا مهما للطاقة على غرار اليورانيوم. وبذلك يتضح أن كل دولة إفريقية تختص بإنتاج مورد أو معدن معين، ولكن برغم كل هذه الموارد. فإن القارة تصنف من أفقر المناطق في العالم، وهذا ما يمكن رصده من خلال الرجوع إلى تقارير التنمية البشرية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 04 : تصنيف بعض الدول الإفريقية قي مؤشر التنمية البشرية لسنة 2018

الدولة	الجزائر	ليبيا	تونس	مصر	الغابون	جنوب افريقيا	سويزلاندا	غانا	نيجيريا	السودان
الرتبة	83	94	96	108	110	116	150	140	158	167

المصدر: تقرير الأمم المتحدة لسنة 2018

بالنظر إلى الجدول أعلاه نجد أن الدول الإفريقية لم تستطع حجز مكان ضمن الدول ذات الدرجة المرتفعة من حيث التنمية البشرية، فأعلى مستوى للتنمية البشرية في إفريقيا احتلته الجزائر بالمرتبة 83، أما جنوب إفريقيا ونيجيريا، فهي في أسفل الترتيب برتبة 116 و158 على التوالي، وفي غالبيتها هي من أغني البلدان في إفريقيا من حيث الموارد ولم يتوقف الأمر عند ذلك فقط وإ نما تجاوزه، فحسب الجدول فإن دول إفريقيا جنوبالصحراء تُصنف من أفقر الدول عالميا، فعدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر في تشاد مثلا يصل إلى 80%، ولكن السؤال المحير هو نيجيريا لأنها الدولة الأولى اقتصاديا في إفريقيا وعدد سكانها الفقراء يصلون إلى نسبة 42%. وهذا يعني أن الخلل ليس في النمو الاقتصادي، وإ نما يرجع ربما إلى التفاوت في التوزيع لأن نيجيريا بادرت بمجموعة من الإصلاحات

لنظامها الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وقامت بإعادة هيكلة نظامها المصرفي الذي كان متأثرا جدا بالقروض، وتمكنت بفضل هذا من رفع متوسط النمو إلى 7% في مستوى الناتج المحلي الحقيقي منذ 10 سنوات تقريبا، بالإضافة إلى نمو القطاعات الأخرى بشكل متزايد، فكل من قطاعي الزراعة و الخدمات يساهمان معا في الناتج المحلي الإجمالي، مثلما يساهم القطاع الصناعي الذي يهيمن عليه النفط، ولكن برغم هذه الإمكانيات فإن الوضع الداخلي الهش جعلها تعاني من عدة أزمات متعلقة بالتوزيع والشرعية، وهو ما عرقل تحقيق مشروع الألفية المتعلق بتقليص عدد الفقراء، ونفس الأمر يتعلق بالجزائر ومصر، وعليه يمكن القول بأن العبرة ليست من امتلاك المورد وا ٍنما في القدرة على استغلاله واستثماره فيما يسمح بتنمية وتطوير اقتصاديات هذه الدول، وتحقيق الرفاهية والعيش الملائم لسكانها.

المطلب الثاني: تطور المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا

الفرع الأول: المتغيرات الاقتصادية

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا خلال السنوات السابقة متقارب بين الدول الإفريقية وهذا راجع إلى ضعف الإنتاج في هذه الدول، حيث تحتل مصر ونيجيريا أعلى نسبة نمو بين الاقتصاديات الإفريقية فمصر كل عام تزيد نسبة نمو إنتاجها المحلي بنسبة 5%، وهذا راجع لسياسات الدولة المصرية الهادفة إلى تحسين الإنتاج ومع ظهور جائحة كورونا واصلت النمو بما نسبته 3.6% ومن المتوقع أن يكون النمو في عام 2021 بما نسبته 2.5%، لتحتل مصر بذلك الصدارة في نمو الناتج المحلي في إفريقيا في السنوات الأخيرة، وتأتي باقي الدول الإفريقية بنسب متقاربة تتراوح بين 0.4% و3.5 %سنويا. وتعتبر منطقة شمال إفريقيا عامة أكثر منطقة في إفريقيا نموا في ناتجها المحلي حيث يقدر هذا النمو ما نسبته 4% سنويا رغم انخفاضه سنة 2020 إلى 1.8- % وهذا راجع لتداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع أن يواصل هذا الانخفاض خلال السنة الماضية 2021 إلى 1.9- % تبعا لتداعيات فيروس كورونا، ومن المتوقع أن يواصل النمو بما نسبته 3.4% في السنة الحالية 2021.

الجدول رقم 05: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بعض دول إفريقيا بين 2000 و2021 (بالنسبة المئوية)

السنوات / الدول	2017.2000	2018	2019	2020	2021
الجزائر	3.5	1.2	0.8	6-	2،9
مصر	4.3	5.3	5.6	3.6	2.5
المغرب	4.3	3.1	2.5	7-	4.5
نجيريا	7.8	1.9	2.2	1.8-	2.5
جنوب افريقيا	4.8	0.8	0.2	7-	3.1
انغولا	12.5	2-	0.6-	4-	0.4
إثيوبيا	9	13	3.8	0.6-	2
شمال افريقيا	4.1	3.9	3.7	1.8-	7.3
جنوب الصحراء	6.5	3.2	3.2	1.9-	3.4

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي.

- التضخم:

تعاني دول إفريقيا مثلها مثل دول العالم الثالث من مشكلة التضخم في اقتصادها المحلي حسب ما هو موضح في الجدول أدناه. نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أن معدلات التضخم في إفريقيا مرتفعة نوعا ما بسب ضعف الأداء الاقتصادي لدول إفريقيا وضعف الإنتاج المحلي، فهذه المعدلات تتراوح بين 5% و15% ما عدا في دولة رواندا التي تمتلك أقل معدل التضخم بنسبة متوقعة 2.5% سنة 2020 وهذا راجع إلى مستوى التطور الذي تشهده الدولة وارتفاع رفاهية المستهلكين ودخلهم. وتمتلك دول شمال إفريقيا مجتمعة متوسط معدل تضخم أكبر من دول جنوب الصحراء حيث تقدر بنسبة 11.9% في المتوسط في شمال إفريقيا و10.8% في جنوب الصحراء حسب إحصائيات سنة 2019 ومن المتوقع

أن ترتفع هذه النسب في السنوات القادمة إن واصلت الدول الإفريقية الاعتماد على نفس السياسات الاقتصادية الحالية

الجدول رقم 06: معدلات التضخم في بعض الدول الإفريقية (بالنسبة المئوية)

السنوات / الدول	2017.2000	2018	2019	2020	2021
الجزائر	4	4.3	2	2.4	4.9
مصر	- - -	14.4	9.2	5.4	7
المغرب	2.5	4.6	2.9	8.2	- - -
نجيريا	11.5	12.1	11.4	13.2	16
جنوب افريقيا	5.3	4.6	4,1	3,3	4,3
إثيوبيا	10.7	13.8	15.8	20.4	13.1
رواندا	5	1,4	2.4	8	2.5
انغولا	20	19.6	17.1	22.3	22.3
شمال افريقيا	- - -	12.6	8.8	11.9	14.2
جنوب الصحراء	10.7	8.4	8.5	10.8	9.8

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات صندوق النقد الدولي.

الشكل رقم 04: منحنى تطور معدلات التضخم في إفريقيا

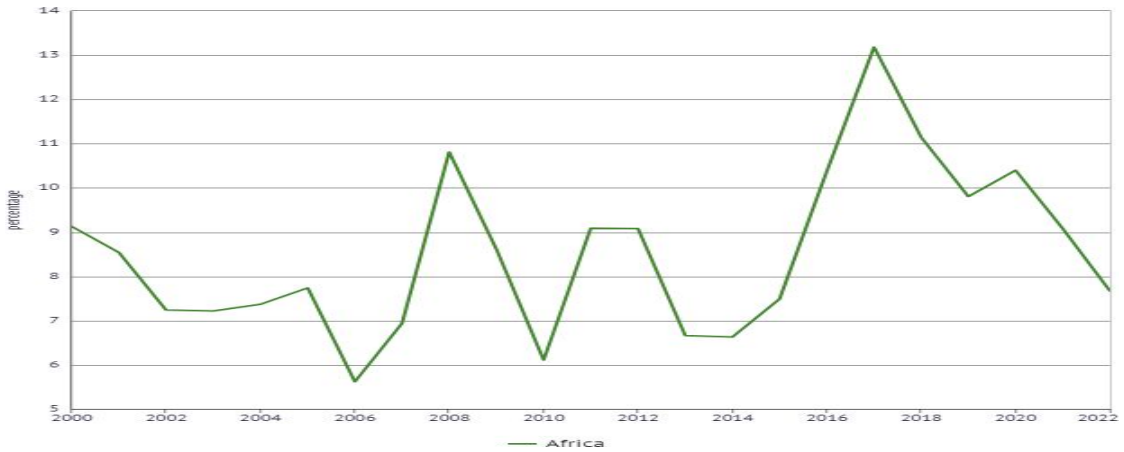

المصدرwww.dataportal.opendataforafrica.org:

نلاحظ من خلال الشكل رقم 04 أن متوسط معدل التضخم في إفريقيا مر بثلاث مراحل، وهي:

المرحلة 1: من سنة 2000 إلى 2006 في هذه المرحة شهدت معدلات التضخم في إفريقيا انخفاضا كبيرا إذ سجل نسبة 5.62% من مستوى الأسعار وهذا ما يعود بالإيجاب على الاقتصادات المحلية.

المرحلة 2: من 2006 إلى 2017 في هذه المرحلة تميزت بفترات ارتفاع معدلات التضخم لتشهد أعلى قيمة لها سنة 2008 و2017 بمعدل يقدر بنسبة 10.8 و 13.1 على التوالي.

المرحلة 3: من 2017 إلى 2021 شهدت هذه المرحلة انخفاض متوسط معدل التضخم في إفريقيا بنسب كبيرة ومن المتوقع أن تسجل سنة 2022 ما نسبته 7.6% من التغير في مستوى الأسعار.

الصادرات:

تشهد السنوات الأخيرة إنعاشا كبيرا في الصادرات الإفريقية كما هو موضح في الشكل رقم5

الشكل رقم 05: تطور الصادرات في إفريقيا بين 1980-2020

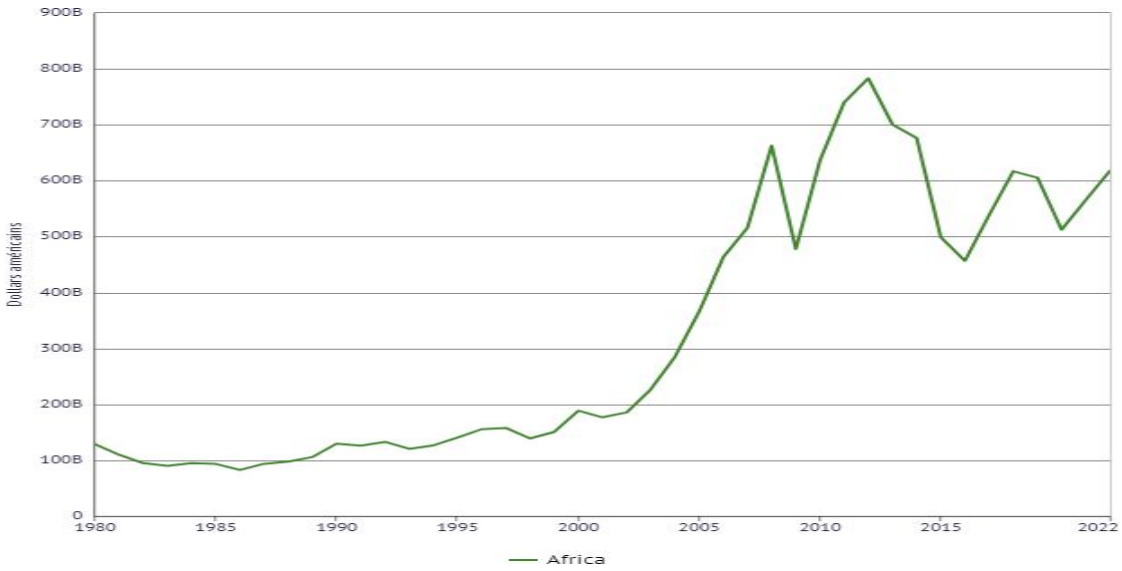

المصدر: www.dataportal.opendataforafrica.org

نلاحظ من خلال الشكل رقم 05 أن قيمة الصادرات الإفريقية شهدت ارتفاعا كبيرا من

سنة 1980 إلى غاية 2008 بسبب ظهور الدول النفطية كالجزائر ونيجيريا التي ساهمت في زيادة قيمة الصادرات الإفريقية، حيث سجلت سنة 2008 قيمة قدرها 662 مليار دولار أمريكي إلى أنها انخفضت سنة 2009 إلى477 مليار دولار أمريكي بسبب الأزمة العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، وارتفعت قيمة الصادرات إلى 783 مليار دولار أمريكي سنة 2012 كأعلى قيمة لها في السنوات السابقة وهذا راجع إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار النفط وانخفضت قيمة الصادرات بعد سنة 2012 حتى 2016 لتسجل قيمة قدرها 465 مليار دولار. ومن المتوقع أن ترتفع سنة 2020 لتصل إلى قيمة 512 مليار دولار و617 مليار دولار سنة 2022 بعد أن شهدت انخفاضا كبيرا في سنة 2019 بسبب تداعيات فيروس كورونا.

4 الواردات:

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا في الواردات الإفريقية كما هو موضح في الشكل رقم 06.

الشكل رقم06: تطور قيمة الواردات الإفريقية بين 1980-2022

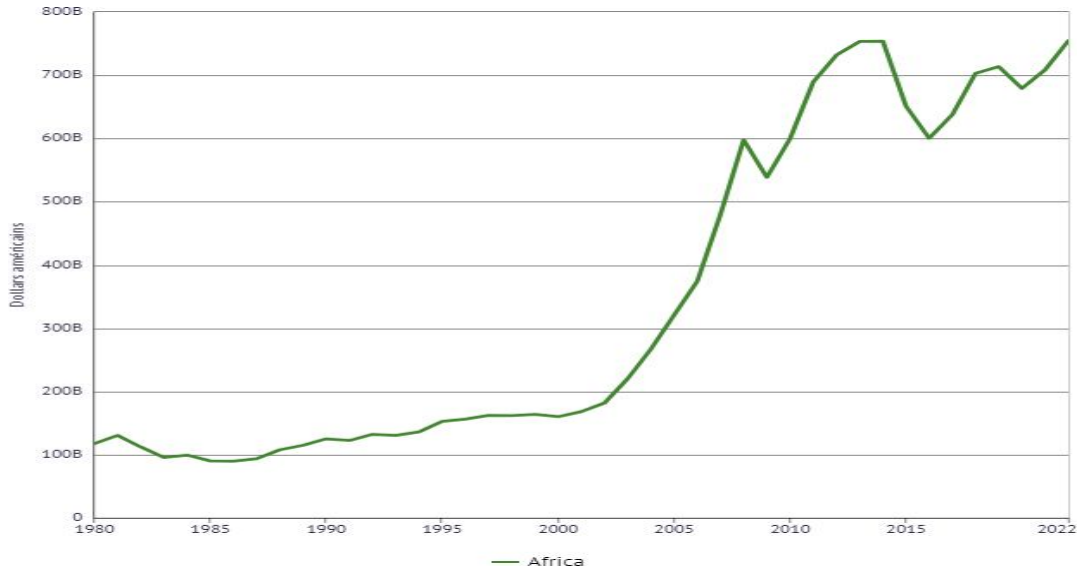

المصدر: www.dataportal.opendataforafrica.org

نلاحظ من خلال الشكل رقم (06) أن واردات إفريقيا في ارتفاع مستمر بسبب ازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى الطلب لدى الدول الإفريقية وغياب الإنتاج والتنوع الاقتصادي وشهدت أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 753 مليار دولار أمريكي، وسنة 2019

ب713.5 مليار دولار ومن المتوقع أن تصل سنة 2022 إلى قيمة 754 مليار دولار.

5 الاستثمار: تمتلك إفريقيا عدة استثمارات أجنبية في القارة من مختلف دول العالم سواء دول أوروبية كفرنسا وبريطانيا وتركيا ودول آسيا كالهند والصين والشكل الموالي يوضح أكثر من 5 دول امتلاكا للاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل(07): أكثر 5 دول استقبال للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2017 و2018 (الوحدة بمليون دولار)

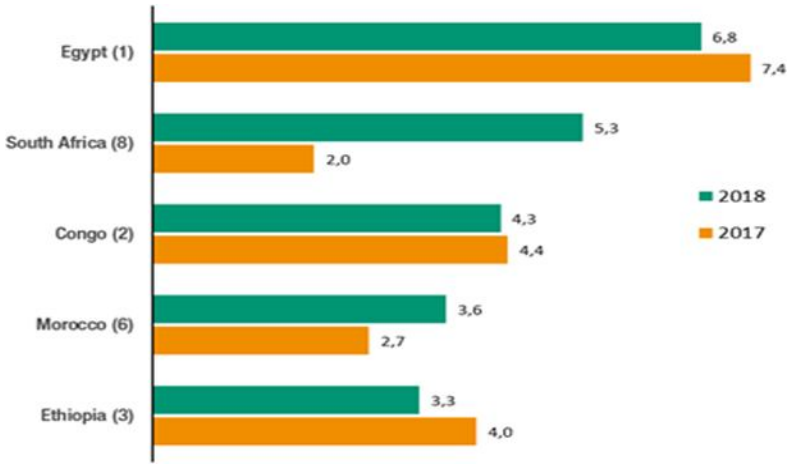

المصدر: www.unctad.com

نلاحظ من خلال الشكل رقم 07 أن مصر تمتلك أكبر استثمارات أجنبية مباشرة في إفريقيا بقيمة قدرت سنة 2018 ب6.8 بليون دولار أمريكي بعدما كانت سنة 2017 تقدر ب 7.4 بليون دولار وتليها جنوب إفريقيا ب5.3 بليون دولار ومن بعدها كل من الكونغو والمغرب وأثيوبيا ب 4.3 و 3.6 و 3.3بليون دولار على التوالي و ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في شمال إفريقيا لتسجل قيمة 14 بليون دولار سنة 2018 فيما سجلت منطقة جنوب الصحراء قيمة 32 بليون دولار.

الفرع الثاني: المتغيرات الاجتماعية

1- عدد السكان: تعتبر قارة إفريقيا من أكثر القارات نموا في معدل السكان وثاني أكثر قارة عددا بعد قارة أسيا، والشكل التالي يوضح نمو عدد سكان إفريقيا من 2011 إلى 2020.

الشكل رقم (08) نمو عدد السكان في إفريقيا 2011-2022

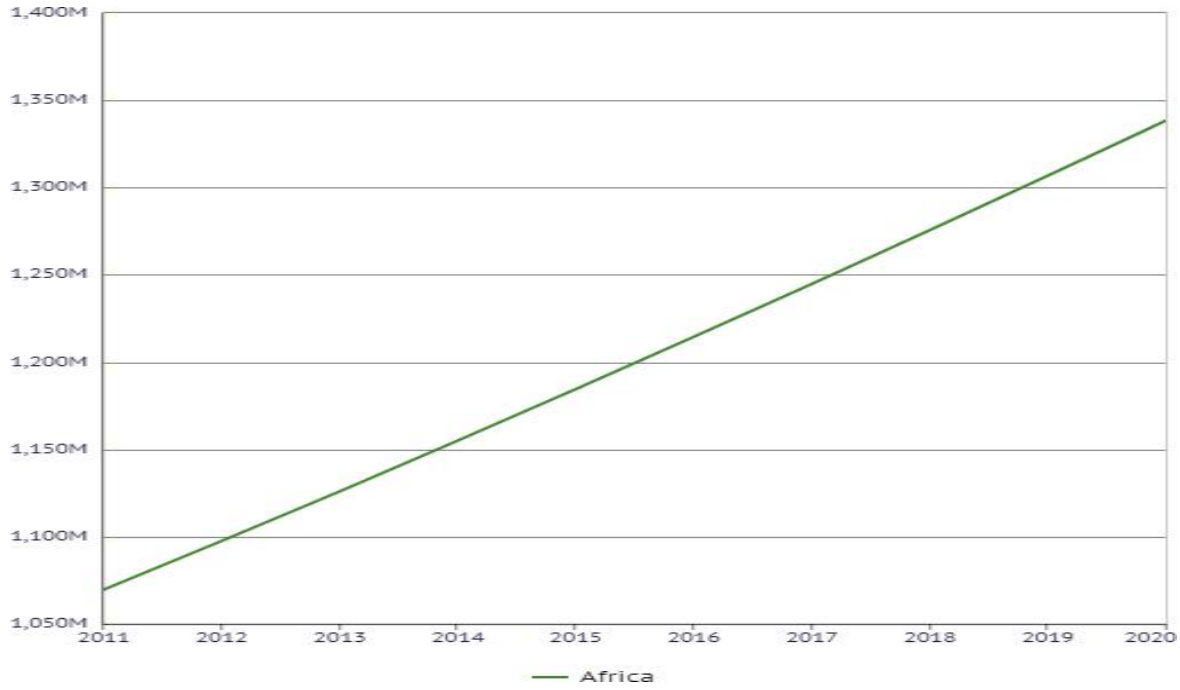

المصدر: www.dataportal.socialdataforafrica.com

نلاحظ من خلال الشكل رقم (08) أن نمو السكان في إفريقيا يشهد ارتفاعا كبيرا مع مرور السنوات ففي سنة 2011 كان عدد السكان تقريبا مليار و70 مليون نسمة واستمر في الارتفاع وسجل في سنة 2019 عدد سكان يقدر ب مليار و300 مليون نسمة ومن المتوقع أن يصل عدد السكان سنة 2020 إلى مليار و 340 مليون نسمة تقريبا.

الجدول رقم07: نمو عدد السكان حسب المناطق في إفريقيا (المليون نسمة)

السنوات / المناطق	2015	2016	2017	2018	2019	2020
شمال افريقيا	187.1	190.4	193.6	196.8	200	203
جنوب افريقيا	190.1	194.4	198.8	203.2	207.6	212.1
وسط افريقيا	126.9	130.7	134.5	138.5	142.5	146.7
شرق افريقيا	331	340.1	349.4	358.8	368.3	378
غرب افريقيا	349.1	358.6	368.2	378	388	398.2

المصدر: www.unctad.com

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن غرب إفريقيا يمتلك أعلى معدل نمو سكان وأكثرهم

كثافة حيث قدرت الإحصائيات في سنة 2015 ب 349.1 مليون نسمة ثم منطقة شمال إفريقيا ووسط إفريقيا ب 187.1 و126.9 مليون نسمة على التوالي، لتتواصل هذه الأرقام في الارتفاع مع مرور السنوات، حيث وصلت سنة 2020 إلى 398.2 في غرب إفريقيا كأعلى قيمة ب 398 مليون نسمة ثم تليها منطقة شرق إفريقيا ب 378 مليون نسمة.

المطلب الثالث: عوامل ضعف التنمية في إفريقيا

يمكن إرجاع عوامل غياب التنمية ومعيقاتها في إفريقيا إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أولا: العوامل الداخلية:

تتمتع القارة الإفريقية بخصوصية من حيث البنية التحتية، تنّوع المناخ، كثرة الموارد، التركيبة السكانية، فهي تضّم تكوينات مجتمعية مختلفة، وثقافات متعددة، تشتمل على لغات وعادات متنوعة، حيثتّم استغلال هذه الاختلافات وتعبئتها داخليا.

ثانيا: العوامل الطبيعية:

تعد القارة الإفريقية واحدة من أكثر القارات تعرضا للتغيرات والتقلبات المناخية، وهذا ما يتسبب في غياب القدرة على التكيف في العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسة في إفريقيا، مما ساهم في تفاقم حجم الأضرار والتحديات التنموية، كالفقر المدقع ومحدودية الحصول على أرس المال، بالإضافة إلى تدهور النظم الإيكولوجية، وبخاصة الجزء الجنوبي من القارة، والذي شهد في السنوات الأخيرة أعقد الصراعات والنزاعات الداخلية بفعل غياب الأمن الغذائي والبحث عن الموارد، نتيجة تضرر القطاع الزراعي والفلاحي في عدة أجزاء من القارة، كإقليم دارفور بالسودان، مالي، الصومال، وغيرها من المناطق التي تشهد حالة الجفاف والتصحر في ربوع القارة.

ثالثا: العوامل المجتمعية:

إن غياب الدولة ومؤسساتها هو العامل الأساسي الذي يؤدي إلى غياب التنمية، والسبب راجع إلى العجز عن توفير الاستقرار السياسي، نتيجة فقدان دورها الأساسي المتمثل في تلبية مطالب المواطنين، وهذا ما يدفع بهم إلى التمرد والدخول في صراعات من أجل

الحصول على الموارد نتيجة للتهميش والشعور بالإقصاء وتردي شرعية النظام السياسي، خاصة في الدول المتعددة الأعراق وأبرز مثال على ذلك: ما يحدث من صراعات داخلية في السودان، مثل نزاع دارفور: هو نزاع قائم على غياب الأمن الغذائي بالأساس، مما دفع بالقبائل غير العربية إلى التمرد نتيجة شعورها بالإقصاء والتهميش من حيث السياسات التنموية، والخلل في ذلك يعود إلى السياسات الاقتصادية الحكومية التي لم تكن في المستوى، وتميزت بالعشوائية، فبالرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 1995 إلى 2009 بعد اكتشاف النفط بالسودان فإن حكومة الدولة لم تستطع الاستفادة من مداخيل صادرات هذا المورد بطريقة فعالة، نتيجة مواصلة إتباع النموذج الاقتصادي الرأسمالي نفسه الذي ساد أثناء حكم الاستعمار، دون إهمال تراجع وانخفاض الإنتاج الزراعي لصالح الإنتاج الصناعي،

فطبيعة الدولة الإفريقية، بحكم تاريخها الاستعماري، جعلها مجرد نسخة إفريقية لدولة المستعمر، حيث حافظت على مؤسساته نفسها التي تركها، وأبقت على نخبة سياسية مشبعة بثقافة غربية، حرصت على تنفيذ مخططات التبعية، ومن ثم وسعت الهوية بين الفردوالدولة، وجعلته يبحث عن هويته وذاته بعيداً عنها، وهذا ما جعل العديد من الدول، على غرار بورندي وإفريقيا الوسطى وكينيا، تعاني من أزمة الهوية وانعدام الاستقرار السياسي،

وباستثناء تنزانيا، لم تتمكن أي دولة في شرق إفريقيا ووسطها من تحقيق التجانس العرقي، ففي الوقت الذي زاد فيه العداء العرقي في كينيا نجحت تنزانيا في تحقيق الانتعاش السلمي من بين المجموعات العرقية والدينية، فتعدد قبائلها والذي بلغ ما يقارب 100 قبيلة، لم يمنعها من تحقيق المساواة والتداول السلمي للسلطة، والتناوب على الحكم بين المسلمين المسيحيين، وإنما جعل منها نموذجا للاستقرار السياسي والتعايش الديني في إفريقيا واستطاعت أن تعكس هذا النجاح السياسي والمجتمعي اقتصاديا، فاليوم تنزانيا أصبحت من أسرع الاقتصاديات نموا في إفريقيا الشرقية، حيث بلغ معدل إنتاجها المحلي 6.9% في

2014، كما نجحت في تطوير اقتصاداتها التحويلية والصناعية. وحتى إن لم تنجح في تحقيق مراتب أعلى اقتصاديا وتنمويا بفعل تآكل بنيتها التحتية وارتفاع معدلات الفقر، فإن ذلك لن يعيق مسارها التنموي، ففي السنوات المقبلة ستكون في وضع أمثل لأن التحدي الرئيس ومشكلة الهوية تجاوزته، يبقى فقط مشكلة التكنولوجيا وتطوير البنى التحتية وتوفير فرص العمل والخدمات، وهذا ليس بالأمر الصعب عندما تتوفر الإرادة الحقيقية لبلوغ مستويات أفضل تنمويا.

رابعا: العوامل السياسية:

إن السبب الرئيسي الذي أدى إلى تغييب عنصر «التنمية الاقتصادية» في القارة راجع إلى انشغال القوى السياسية بالسلطة بدلا من التركيز في مواضيع ومجالات التنمية الاقتصادية، فلتحقيق غرض الوصول إلى السلطة نفذت العديد من الأساليب من بينها: التمرد، العصيان المدني، الحروب الأهلية، النقابات العسكرية، وهذه الخيرة تعد من سمات القارة الإفريقية، حيث كانت تتم الإطاحة بالأنظمة عبر الجيوش وباستغلال الضعف الاقتصادي كسبب لتنحية النخب التي لا تخدم المصالح العسكرية، وهذا ما ساد في كل من أوغندا في ديسمبر 1999، وغينيا بيساو 2003، ومصر 2012، ومن هنا تظهر سيطرة المصالح الضيقة على حساب مصالح الشعوب ورفاهيتهم الاقتصادية، وتفشي الفساد ونخره لكل الأجهزة السياسية داخل الدول الإفريقية. كما يمكن إرجاع سبب غياب التنمية الاقتصادية في إفريقيا إلى غياب أحزاب سياسية فعلية، لكن الواقع يؤكد أن استقرار النظم السياسية مرتبط بقوة الأحزاب وليس بطبيعة النظام الحزبي، فلا يهم إن كان أحاديا أو تعدديا، ما دام الهدف هو الوصول إلى السلطة، وتحقيق التداول، وتقديم البرامج والبدائل لإيجاد الحلول وتحقيق التنمية بمختلف مجالاتها.

اعتمدت معظم الدول الإفريقية على نظام الحزب الواحد لاستكمال مسيرة النضال الثوري للحزب الذي ساهم في تحرير البلاد من المستعمر، وبذلك أخذ على عاتقه اتباع الاستقلال السياسي بالتحرر الاقتصادي، ولكن لم تنجح تلك الأحزاب في تحقيق التنمية في

ضمان الاستقلاليةوا ٍنما حافظت على نهج المستعمر وفي الوقت نفسه حققت مصالحه بالوكالة.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى طبيعة الأنظمة السياسية الهجينة التي تحكم الدول الإفريقية حيث لم تعد ديكتاتورية والديمقراطية في الوقت نفسه، بل حصرت الدولة في شخص الرئيس وحاشيته والمستفيدين منه، فلغرض الإبقاء على السلطة تم تبني حيلة تعديل الدستور للاستمرار في الحكم، إضافة إلى تزوير الانتخابات وتعديل الّنظم الانتخابية وفق ما يتلاءم مع طموحات القادة والنخب، وهذا ما يستدعي تجديد نمط الثقافة السلطوية، وتبني الخيارات الديمقراطية لتجسيد سياسة التوافقات، وفتح المجال لتطوير البنى التحتية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية (جاسم، 2020، ص. 112).

4- العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

إن أكبر معيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا ترتبط بعدم توفر خريطة استثمارية متكاملة توضح مختلف الأنشطة في مجال الاستثمار، وكذا ضعف البنية التحتية للقارة الإفريقية وغياب المنشآت والمواصلات الحديثة، فبرغم التحسينات فلا تزال القارة بعيدة عن الوضع الأمثل، إلى جانب عدم الاهتمام الكافي بمستوى التدريب التقني والفني، وبالتالي غياب يد عاملة إفريقية مؤهلة.

إن مؤشر الفقر في البلدان الإفريقية أعلى بكثير مقارنة ببقية المناطق النامية لأخرى، حيث يقدر عدد الفقراء الذين يعيشون بدولار واحٍد في اليوم حوالي 46% من إجمالي سكان القارة، وهذا بالرغم من التحسينات الكبيرة في نمّو الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لفقدان غالبية الشباب لوظائف ومصادر دائمة للدخل، فمن بين لتحديات الاقتصادية التي تعانيها إفريقيا نجد انخفاض اليد العاملة في قطاعات النمو، وتمركز معظم العاملين في مجال الزراعة، ولكن نظرا للتقلبات المناخية فإن القارة عرفت انخفاضا في مستوى الإنتاج الزراعي، ومن ثم لم تتمكن من توظيف المواطنين وا ٍلى تحسين دخلهم الفردي في الوقت نفسه. ويعود سبب تأثر الجانب الاقتصادي في القارة الإفريقية إلى

غياب التجهيزات المادية للإنتاج الزراعي وعدم الاستفادة من فرص العولمة، وعدم اهتمام القادة السياسـ ّيين في إفريقيا بتبني مشاريع التنمية الوطنية بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر. (عبد الصادق، 2011، ص. 383)

ثانيا: العوامل الخارجية:

لا يمكن حصر المعيقات الخارجية للتنمية في الاستعمار التاريخي فحسب، فاليوم لم تعد إفريقيا مستعمرة أوروبية فقط، وا ِنما هي كذلك محل تنافس من ِ قبل أقطاب دولية أخرى عبر الشركات متعددة الجنسيات وضغوط المؤسسات المالية الدولية بفعل تراكم الديون على الدول الإفريقية، وبهذا أصبحنا نتحدث عن نمط احتلال الحديث يتم بواسطة الغزو الثقافي والاقتصادي لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى.

لذا فإن إثارة المشكلات، وتعدد النزاعات والصراعات، ومحاربة الإرهاب، ما هي إلا استراتيجيات غربية لتوفير المواد الخام لصناعتها وتهيئة السوق لسلعها ومنتجاتها بقصد إبقاء دول القارة في استهلاك مستمر لمنتجات الشركات الغربية، أضف إلى ذلك أن الأطماع والاستراتيجيات والمخططات تزداد وتتسع كلما زاد الفقر والجهل والحروب داخل دول القارة الإفريقية.

أما مساهمة إفريقيا في التجارة الدولية فتقدر بنسبة 2% فقط مقارنة بآسيا وأمريكا اللتين تساهمان بـ 17% و5% على التوالي، هنا يتضح فارق تهميش القارة الإفريقية من حيث التجارة الدولية وهي التي تشكل نسبة 60% من دخلها إضافة إلى انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي إلى 15% فقط.

وانطلاقا من ذلك يظهر أن كلا العاملين الداخلي والخارجي يساهمان في عرقلة المسيرة التنموية اقتصاديا في إفريقيا، فالبيئة الداخلية بطبيعتها وتركيبتها عمقت من أزمة القارة اقتصاديا زيادة على مخلفات الاستعمار الذي تسبب في تفكيك البنية التحتية للدولة وعطل نمـ ّوها وبالتالي أبقى الدول الإفريقية في مرحلة الإنتاج بدال من التصنيع. (خطاري، ص ص. 182-215)

المطلب الرابع: واقع التبادل التجاري في الدول الإفريقية

بالرغم من الخصائص المادية والطبيعية و البشرية التي تزخر بها القارة الإفريقية إلا أنها تعد أقل اندماجا في حقول التجارة الدولية، وتعد حصتها النسبية في التجارة الدولية جد ضعيفة في ضل ارتفاع معدلات تمركزها التجاري وقلة تنوع صادراتها.

التجارة البينية في أفريقيا: توجد ثمان تكتلات اقتصادية في أفريقيا، ومع ذلك تظل حصة التجارة البينية منخفضة، حيث بلغت حوالي 14.8 % عام 2017، كما يوضحه الشكل.

الشكل09 : الهيكل السلعي للصادرات البينية في أفريقيا.

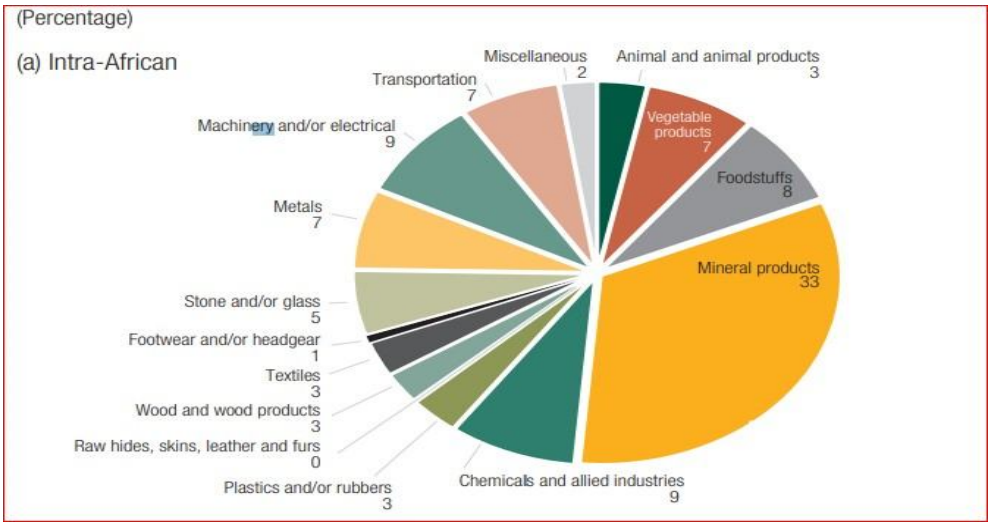

Economic Development in Africa, Report 2019,Made in Africa,unctad,p25

إذ يوضح الشكل تركيبة الصادرات البينية في إفريقيا، ويلاحظ هيمنة السلع المعدنية 33%، حيث تنشط بلدان القارة في أنشطة المنبع ذات الحصص المنخفضة للقيمة المضافة المعتمدة على سلال تصدير كثيفة الاستخدام للموارد، كما يلاحظ أن التجارة البينية متنوعة أكثر مما هي عليه مع العالم الخارجي، إضافة إلى اختلاف مستويات التجارة البينية داخل البلد الواحد لاختلاف هياكل الإنتاج ومستويات التنمية الاقتصادية، وكذا الاختلافات في العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء، إذ لم يكن هناك نقص في الاتفاقات الإقليمية إنما الخلل في الالتزام بتنفيذ هذه الاتفاقات

(Group BW, 2018) حتى أن التقدم نحو التكامل الإقليمي داخل المنطقة غير متساو حسب مؤشر التكامل الإقليمي في القارة. فيتكون المؤشر من خمسة أبعاد تعتبر أساسية لتكامل أفريقيا: (African, 2016)

- **التكامل التجاري**:
  - مستوى الرسوم الجمركية على الواردات.
  - حصة صادرات البضائع داخل الإقليم.
  - حصة واردات السلع داخل المنطقة.
  - حصة من التجارة البينية في السلع داخل منطقة.
  - نسبة تجارة إجمالي التجارة البينية.
- **البنية التحتية الإقليمية**:
  - مؤشر تطوير البنية التحتية.
  - نسبة الرحلات الجوية داخل المنطقة.
  - إجمالي تجارة الكهرباء الإقليمية ومتوسط تكلفة الإنتاج.
- **التكامل الإنتاجي**:
  - حصة الصادرات والواردات من السلع الوسيطة البينية؛
  - مؤشر تكامل تجارة السلع.
- **حرية تنقل الأشخاص**:
  - نسبة الدول الأعضاء التي لا يحتاجون رعاياها إلى تأشيرة للدخول؛
  - التصديق على بروتوكول بشأن حرية التنقل؛
  - نسبة الدول الأعضاء الذين يحتاجون ر عاياها إلى تأشيرة للدخول التكام المالي والاقتصادي الكلي قابلية تحويل العملات ومعدل التضخم التفاضلي.

الشكل رقم 10: مؤشر التكامل الإقليمي في القارة الإفريقية

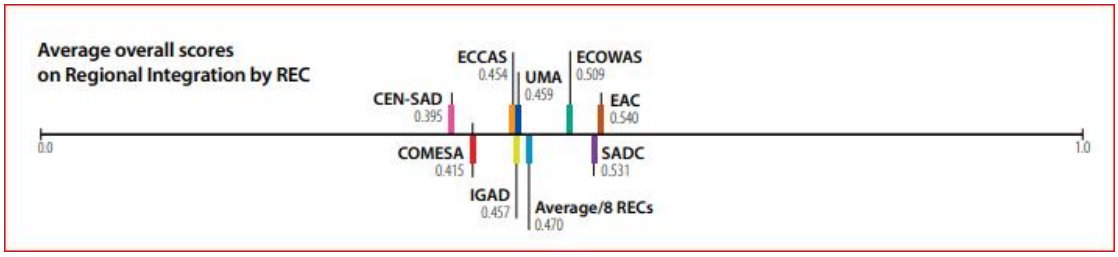

المصدر: Africa regional intrgration

فمن الشكل 10 نلاحظ أن متوسط مؤشر التكامل الإقليمي لم يتعد 0.47 نقطة لثماني مجموعات اقتصادية، حيث سجل التكامل التجاري أعلى متوسط بقيمة 0.54، وأدنى متوسط سجله التكامل المالي والاقتصادي بقيمة 0.38، وتقاربت معدلات البنية التحتية والتكامل الإنتاجي متوسط الكلي للمؤشر، وتباينت معدلات كل بعد داخل التجمع الاقتصادي الواحد، وسيتم دعم سياسة التكامل في جميع أنحاء القارة لو تتبادل هذه التجمعات الاقتصادية نقاط قوتها المسجلة على مستوى كل بعد من أبعاد مؤشر التكامل الإقليمي.

المبحث الثالث: تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تعيش القارة الإفريقيةنحو لا كبيرا في المجال الاقتصادي من خلال إنشاء منطقة للتبادل الحر من شأنها المساهمة في إنعاش القارة الإفريقية ومنحها عدة مزايا تمكنها من المنافسة على المستوى العالمي ومساهمتها في تطوير الاستثمار داخل القارة. وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، المطلب الأول يتناول مفهوم منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، المطلب الثاني يتناول نشأة منطقة التبادل الحر القارية وأهدافها، والمطلب الثالث يتناول مبادئ منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية أما المطلب الرابع والأخير مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

المطلب الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

الفرع الأول: تعريف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كامل الدول الإفريقية (55 دولة)، تهدف هذه المنطقة إلى إزالة كافة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة البينية الإفريقية. وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية والذي يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي له 3 تريليون دو لار. ما يؤدي إلى إنشاء اتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريفة جمركية موحدة اتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج. (حفاف، 2020، ص.601)

الفرع الثاني: نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وأهدافها

أولا: نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

مر تطور منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بمرحلتين أساسيتين هما:

1- مرحلة المفاوضات:

في جانفي 2012 بأديس أبابا بأثيوبيا خلال القمة العادية الثامنة عشر للاتحاد الإفريقي التي عقدت تحت عنوان تعزيز التجارة البينية في إفريقيا أكدت دول الاتحاد الإفريقي على ضرورة المضي قدما نحو التكامل الإقليمي ومحاولة الوصول إلى إنشاء اتحاد جمركي في القارة الإفريقية مرورا بمنطقة التجارة الحرة القارية كخطوة أولية تنفيذا لمعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية في 03 جوان 1993 التي تقضي إلى هدف رئيسي يتمثل في إنشاء اتحاد جمركي إفريقي بحلول العام 2035 وفقا لخطة استراتيجية تقوم على أربعة مراحل وهي:

أ- تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية داخل القارة.

ب- تأسيس اتحاد جمركي قاري.

ج- تطبيق سياسات قطاعية مشتركة.

د- إنشاء سوق مشتركة إفريقية.

وتمثل الهدف في هذه المرحلة في إطلاق المفاوضات لمنطقة التجارة الحرة القارية وإبرام اتفاقية تجارية شاملة من شأنها زيادة التجارة البينية في القارة الإفريقية، وتعزيز القدرة لتنافسية للصناعة في إفريقيا والتغلب على الاعتماد على تصدير المنتجات الأساسية بالإضافة إلى حل مشكلة التحديات المتعلقة بتعدد وتداخل العضوية والإسراع بعمليات التكامل الإقليمي والقاري. وكان الانطلاق الفعلي لمفاوضات إنشاء منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية في 2015 من طرف الاتحاد الإفريقي كما أكد الاتحاد على ضرورة التعجيل في المفاوضات وتكليف رئيس دولة النيجر (مامادو إيسوفو) بالترويج لمشروع منطقة التبادل الحر القارية وضرورة واحترام أجال التوقيع عليها.

2- مرحلة التأسيس والمصادقة:

بعد محادثات دامت 6 سنوات وخلال الدورة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي في 21 مارس 2018 المنعقدة بالعاصمة الرواندية كيغالي تم إطلاق منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية وتوقيع الاتفاق المؤسس لهذه المنطقة الذي تم التوقيع عليه من طرف 49 دولة عضوا في الاتحاد الإفريقي وصادقت عليه 8 دول وتتطلب الاتفاقية إزالة ما نسبته 90% من التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء بهدف استحداث سوق قارية موحدة مع حرية تنقل رجال الأعمال والمستثمرين وتسهيل إنشاء الاتحاد الجمركي القاري الإفريقي، وتطوير التجارة داخل القارة من خلال تنسيق السياسات التجارية وتحريرها. (شكيمة، 2018، ص ص. 4-5)

ثانيا: أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تتمثل الأهداف الرئيسية منطقة التبادل الحر الإفريقية حسب مديرية الشؤون القانونية المعاهدات للاتحاد الإفريقي فيما يلي: (حفاف، 2020، ص ص. 602-603)

- ✓ خلق سوق موحدة للسلع والخدمات وتسهيل تنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية وفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في (إفريقيا متكاملة ومزدهرة

ومسالمة).

- ✓ تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- ✓ إرساء الأسس لقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة.
- ✓ تحسين القدرة التنافسية للدول الأعضاء داخل القارة في السوق العالمية.
- ✓ تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الأجناس.
- ✓ تشجيع الصناعة المحلية من خلال تنويع المنتجات وتنمية الزراعية داخل القارة.
- ✓ الإلغاء التدريجي للحواجز والرسوم الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة داخل القارة.
- ✓ التحرير التدريجي لتجارة الخدمات والاستفادة من تجارب بعض الدول داخل القارة.
- ✓ التعاون في مجال الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية.
- ✓ التعاون في المسائل المتعلقة بالتجارة والمسائل الجمركية بهدف تيسير التجارة بين الدول
- ✓ إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذوا إدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان استمر اريتها.

المطلب الثاني: مبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تخضع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للمبادئ التالية :

1- تقودها الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي: أي أن هذه المنطقة تقودها مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وتتحكم في إدارتها هذه الدول وتضع القوانين الخاصة بها فيما يتعلق بالسياسات التجارية بين الدول الأعضاء داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية.

2- المرونة والمعاملة الخاصة والتفاضلية: وتعني إعطاء الدول الأقل نموا داخل المنطقة

مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات ومن جانب أخر تعطي الحق للدول الأكثر نموا في معاملة الدول الأقل نموا بصورة تفضيلية،وإعطاء وقت أكثر وإعفاءات جمركية أقل للدول الأقل نموا.

3- الشفافية والكشف عن المعلومات.

4- الحفاظ على المكتسبات.

5- معاملة الدولة الأولى بالرعاية: أي أن تمنح الدولة المستقبلة للسلع جميع المزايا التجارية المذكورة والمتفق عليها بين الدول داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية على حساب الدول الأخرى الموجودة خارج التكتل مثل التعريفات الجمركية المنخفضة ....

6- المعاملة الوطنية: الذي يمنح المنتجات والخدمات الأجنبية المستوردة من الدول داخل منطقة التبادل الحر القارية حق المساواة في النفاذ للأسواق مع مثيلاتها الوطنية أي معاملة المنتجات مثل المنتجات المحلية في السوق المحلية.

7- مبدأ المعاملة بالمثل: هو أداة توازن بين أطراف العلاقات القانونية الدولية باعتباره يهدف إلى إقامة علاقة بين الحقوق والالتزامات أي أنه يجب على الدول داخل منطقة التبادل الحر القارية المحافظة على حقوقها والتزاماتها اتجاه الدول الأعضاء فيما يخص السياسات التجارية خاصة تلكالمتعلقة بالتعريفات الجمركية و غير الجمركية.

8- توافق الآراء في صنع القرار: أي توافق إرادات الدول وصناع القرار داخل التكتل من أجل إنجاح سير التكتل والبحث عن تطوير هذا الاندماج ليصبح أكثر تكاملا وتجانسا وتماسكا.(الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، 2020، ص ص. 6-7)

المطلب الثالث: مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

نسبة تبادل المنتجات الصناعية ما بين 25% (36 مليار دولار) و30% (44 مليار) دولار في عام 2040، وستكون كل من المنسوجات والملابس والجلود والخشب والورق و المركبات ومعدات القل والالكترونيات و المعادن المستفيد الأكبر من غيرها من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية،بينما سترتفع منتجات الطاقة و التعدين بنسبة تتراوح

مابين 5% (4,5 مليار دولار) و11%(9 مليار دولار) بحلول عام 2040 (United Nations Economic ion Commisions for AfricaECA 2018, p3)

كما يتوقع أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (**afcfta**) إمكانيات خاصة للمنتجات الزراعية، ففي العام 2015 أنفقت البلدان الإفريقية حوالي 63 مليار دولار على واردات الأغذية،وإلى حد كبير كان مصدرها من خارج القارة (**vera**2019)، وتتوقع دراسات النمذجة للجنة الاقتصادية لإفريقيا (ACA) أنه بحلول عام 2040 ستزيد اتفاقية التجارة الحرة لإفريقيا التجارة البينية الإفريقية في المنتجات الزراعية بنسبة تتراوح بين 20 % (9،5 مليار دولار) و30%(17 مليار دولار) مع تحقيق أعلى المكاسب في السكر والخضرو ات والفواكه والمكسرات والمشروبات ومنتجات الألبان. (United Nations Economic ion Commisions for ECA Africa 2018 p3)

ومن المتوقع أيضا أن تساعد الاتفاقية من التوسع في الوصول إلى الأسواق الخارجية سواء على الصعيدين الإقليمي والدولي وبالتالي توليد إرادات إضافية للدولة مع زيادة دخل المزارعين وتوسيع قدراتهم على الاستثمار في القطاع الزراعي. والشكل التالي يوضح التغيرات المتوقعة في التجارة البينية بين الإفريقية حسب القطاعات الرئيسية لسيناريوهات مختلفة.

الشكل10: التغيرات المتوقعة في التجارة بين البلدان الإفريقية حسب القطاعات الرئيسة لسيناريوهات مختارة، مقارنة بخط الأساس دون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،2040 (بمليارات الدولارات)

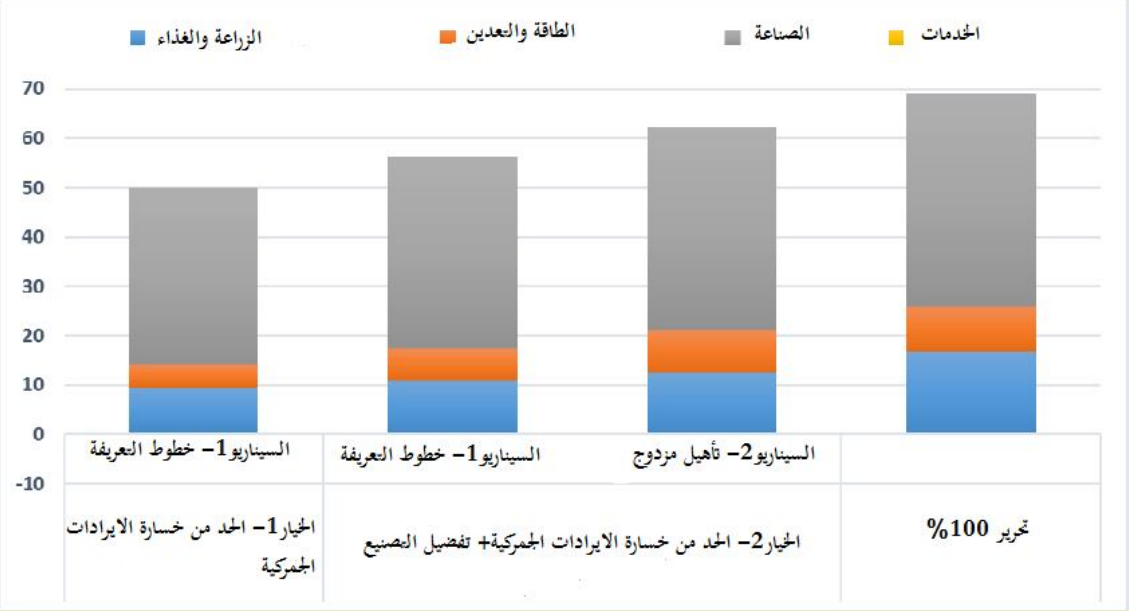

Source: United Nations,Economic Commission for Africa ECA, 2018 , p: 60

أما بالنسبة للاقتصاديات الصغيرة التي تطلب معاملة خاصة وتفضيلية، مثل – مجموعة الدول الإفريقية السبع – وهي جيبوتي وأثيوبيا ومدغشقر ومالاوي والسودان وزامبيا وزيمبابوي، أن لا تخشى من القيام بتحرير طموح في تجارتها الخارجية في إطار تجسيد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، فقد أشار تحليل النمذجة للجنة الاقتصادية لإفريقيا أنها ستكون أكبر المستفيدين من هذا التحرير، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم 8 أن هناك ارتفاع محسوس في صادرات البلدان الإفريقية المختارة (أثيوبيا، مدغشق، ملاوي وزيمبابوي) حيث ارتفعت نسبة صادراتها من 5 % عند أدنى تحرير إلى 9 % عند أعلى تحرير في أفاق 2025، ويتوقع أن تصل صادراتها إلى نسبة 26 % في أفاق 2040، كما ستشهد البلدان الأقل نموا هي أيضا نموا معتبرا في صادراتها بين البلدان الأفريقية للمنتجات الصناعية و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول08: التغيير المتوقع في صادرات مجموعات البلدان الأفريقية المختارة إلى إفريقيا بموجب سيناريوهات مختارة، مقارنة بخط الأساس بدون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، 2040 .

		السيناريو1 خطوط التعريفة الخيار1 الحد من الخسارات الجمركي	السيناريو1 خطوط التعريفة الخيار2 الحد من خسارة الإيرادات الجمركية+تفضيل التصنيع	السيناريو2 تأهيل مزدوج الخيار2 الحد من خسارة الإيرادات الجمركية+تفضيل التصنيع	%100
2125	البلدان الأقل نموا	9	10	12	12
	أثيوبيا،مدغشقر ملاوي،زمبوابوي	5	7	8	9
2131	البلدان الأقل نموا	16	18	20	21
	أثيوبيا،مدغشقر ملاوي،زمبوابوي	11	16	18	22
2135	البلدان الأقل نموا	18	19	20	21
	أثيوبيا،مدغشقر ملاوي،زمبوابوي	13	19	20	25
2141	البلدان الأقل نموا	17	19	20	21
	أثيوبيا،مدغشقر ملاوي،زمبوابوي	14	20	21	26

Source: United Nations, Economic Commission for Africa (ECA), November 2018, p. 05

أظهرت الدراسات أنه ما بين عامي 1990 و 2014 استطاعت معظم الدول سريعة النمو في العالم بتنويع صادراتها، في حين اعتمدت معظم الدول الأفريقية على ريع الصناعات الاستخراجية، باستثناء رواندا والسنغال والسودان، فان الاقتصاديات الإفريقية لم تنوع صادراتها، وأصبحت الصادرات من وسط وشمال إفريقيا أكثر تركيزا بشكل متزايد، وحتى البلدان ذات الصادرات المتنوعة مثل المغرب وجنوب إفريقيا فقدت قوتها، في ضل هذه الخلفية من المتوقع أن تتيح اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية مزيدا من اقتحام أسواق إفريقية جديدة مع خلق مجموعة أكبر من السلع المنتجة، الأمر الذي يساعد على تجنب مخاطر تقلبات أسعار السلع الأساسية، كما ينبغي أن تسمح تنويع الصادرات لمزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة في التجارة الدولية وتحفيز الابتكار وتعزيز الإنتاجية (VERA،2019).

وفيما يتعلق بالقضاء على الفقر في القارة، فمن المتوقع أن اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية وتماشيا مع الأهداف الاستراتيجية لمبادرة أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 سوف تتيح أداة يمكن استخدامها من أجل وضع القارة استراتيجيا لاستغلال مواردها التجارية الهائلة وفرصها الاستثمارية و الإسهام ايجابيا نحو التحول الهيكلي للاقتصادات الإفريقية، وكذلك القضاء على الفقر والتأثير الايجابي في حياة المواطنين الأفارقة لا سيما وأن القار ة تخطو خطوات جدية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تستحوذ القارة على سبعة من الاقتصادات العشرة الأسرع نموا في العالم، وتمتاز كذلك القارة بطبقة وسطى سريعة النمو وقد عرف النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية ارتفاعا محسوسا وجيدا في السنوات الأخيرة بعد التعافي من الأزمة المالية العالمية في 2008وكذلك ثورات الربيع العربي و التي حدث بغضها في البلدان الإفريقية وبعضها في الدول العربية و التي من المؤكد أثرت كذلك على الجيران الأفارقة (حفاف، 2020، ص. 607)، وقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي

الإجمالي في القارة الإفريقية 3،2% العام 2018 مع توقع أن يرتفع إلى 3،4 في العام 2019، وبالتالي يمكننا القول أن اتفاقية التجارة الحرة سوف تدفع القارة نحو مزيد من تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وحدوث مزيد من التطورات الايجابية الكبيرة على نطاق هذه القارة الآخذة في النهوض، ولا ننسى أن اتفاقية التجارة الحرة سوف تسمح للقطاع الخاص بمزيد من التطوير والمشاركة في السوق الإفريقي من خلال إلغاء القيود بين دول القارة، لهذا ينبغي على الدول الإفريقية أن تفسح مزيدا من المجال للقطاع الخاص من أجل المساهمة في تحقيق النمو والتنمية في القارة لا سيما و أن تحقيق النجاح الطويل الأجل في تكامل السوق لا يتأتى إلا من خلال بناء الشركات و الصناعات ذات القدرة التنافسية على الصعيد العالمي ويعد تسير خدمات الاقتصاد المتسم بالكفاءة أحد العناصر الأساسية في مجال تطوير الاقتصاداتالتنافسية و لاشك أن اتفاقية التجارة الحرة سوف تسهم كذلك في تطوير قطاع الخدمات ومزيد من مشاركته في الاقتصاد الإفريقي، فقد تطور مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد داخل إفريقيا جنوب الصحراء من50،7 عام 2010 إلى 52،5 عام 2018، ورغم أنها زيادة بسيطة إلا أننا لا زلنا نحتاج إلى مزيد من الجهود لتطوير مشاركة قطاع الخدمات في تطوير الاقتصاد، حث تدرك معظم البلدان الإفريقية الدور الذي يمكن أن يؤديه قطاع الخدمات في تحريك النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، لا سيما في مجال الاتصالات السلكية و اللاسلكية ومجالات التكنولوجية المتطورة (حفاف، 2020، ص. 607).

لا شك أن إقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سوف تسمح بتحويل 55 اقتصادا إفريقيا فرديا إلى سوق كبيرة أكثر انسجاما ومتماسكا، كما ستسمح باستغلال جماعي أمثل لخزان إفريقيا الغني بالأراضي الخصبة والموارد الطبيعية، وبخلق فضاءات اقتصادية داخلية أكبر وأكثر استدامة بشكل يسمح للفاعلين الاقتصاديين بالعمل من أجل تحقيق التنمية المنشودة لإفريقياتكون قوية وقادرة على المرافعة بصوت و احد عن اهتماماتها وانشغالاتها و الدفاع عن مصالحها على الساحة الدولية كما ستشكل خطوة أساسيةو حاسمة

في مسار التكامل الاقتصادي الإفريقيو أن تجسيدها سيعطي لا محالة نفسا جديدا لإفريقيا وشعوبها خاصة و أن التكتل التجاري القاري سيعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية للأفارقة بصفة عامة حيث سيساعد على إنشاءسوق قارية موحدة لتجارة السلع و الخدمات مع حرية تنقل رجال الأعمال و المستثمرين وعلى تسريع وتيرة إنجاز مشاريع أخرى مثل الاتحاد الجمركي القاري، والسوق الإفريقية المشتركة، والعملة النقدية الموحدة المرتقب تجسيدها في إطار المجموعة الاقتصادية الإفريقية (AEC). (حفاف، 2020، ص. 606)

خلاصة الفصل الثاني:

يتحقق التكامل الاقتصادي لمجموعة من الدول عند المستوى الذي يتناسب وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك ينبغي عند الشروع في إجراءات الدخول في تكامل أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة الخصائص الاقتصادية للبلدان الراغبة في التكامل، وأن توضع مسبقا مجموعة الأهداف التي ينبغي الوصول إليها، والنتائج التي سيتم الوصول إليها ينبغي أن تأثر إيجابا على كل دولة داخل هذا التكامل بالتساوي، وأن تحقق نتيجة مرضية تنبثق عن الغرض الذي جاء من أجله هذا التكامل، وذلك بغض النظر عن الشكل الذي قام به هذا التكامل سواء كان يقوم على الشروط التقليدية، أو الشروط لحديثة للتكامل، فرغم كل الاختلافات النظرية والتطبيقية للتكامل الاقتصادي ما يزال جوهر هذا المصطلح يحمل معنى أرسخ لا يحيد عن التحرر الاقتصادي والانفتاح نحو العالم الخارجي، والتعاون من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني والعالمي.

وقد أشرنا في هذا الفصل إلى تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مع تبيان طبيعة الاقتصاد الإفريقي والمشاكل التي يعاني منها والمقومات الهائلة التي تمتلكها، وتناولنا عن لمحة استشرافية عن المنطقة الحرة القارية الإفريقية، مع تأكيد على أن هذه المنطقة هي السبيل لتطوير إفريقيا وذلك لما تمنحه من فرص لدول القارة ومحاولة معالجة التحديات التي ستواجه هذه المنطقة في ظل الاقتصاديات الإفريقية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الاتحاد الإفريقي، وهذا بعد استكمال نصاب تصديقات الدول الإفريقية ودخول الاتفاقية حيز النفاذ، حيث تهدف الاتفاقية إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، كما أن نجاح تجسيدها يعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية في إفريقيا بصفة عامة، وخطوة أساسية نحو إنشاء سوق إفريقية مشتركة، حيث دخلت منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية رسميا مرحلتها العملية مع 53 دولة و1.3 مليار نسمة، وهي بذلك أكبر قناة تجارية في العالم، ويمكن أن تزيد منطقة التبادل التجاري بنسبة 25% إلى 30% في العام 2040.

يعد التكامل الاقتصادي خيارا استراتيجيا لتحقيق النمو والتقدم وخلق تشابكات في اقتصاديات الأقطار المساهمة. وتتضح أهمية التكامل في توسيع آفاق مجالات التنمية عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية للهياكل القطرية، وكذا فتح قنوات التبادل بين الأطراف المتبادلة وفي موقعها المتميز في القدرة التفاوضية ورفع القدرة التنافسية في مواجهة التحديات والتطورات العالمية.

إن العديد من البلدان النامية تشارك بشكل متزايد في سلاسل القيمة العالمية، حيث حققت مشاركتها فوائد اقتصادية من تعزيز الإنتاجية وتنويع الصادرات وزيادة التنمية، لذا ستستفيد القارة الإفريقية من الروابط التجارية والاستثمارية الأكثركثافة بما في ذلك التجار ة الإقليمية إذ عززت مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، وهو ما يتطلب التشغيل والتنفيذ الفعال لما جاء في اتفاقية نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

الفرضية1: فرضية صحيحة ودليل ذلك، أن التكتلات الاقتصادية تساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي وتسهيل الولوج للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية وذلك باعتبار أن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة فيما بين دول الأعضاء، نتيجة إزالة القيود الجمركية والإدارية ومن ثم توسيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع التي كانت تواجه سابقا معوقات تزيد من تكلفة وصولها للمستهلك وأصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة، وهذا ما يزيد من فرص تدفقها بين دول الأعضاء مما يجعل التجارة البينية أداة أساسية في تطوير أبعاد التكامل الاقتصادي.

الفرضية2 و الفرضية3: فرضيتان صحيحتان، حيث ستتطور العلاقات الاقتصادية ما بين الدول الإفريقية، لكن بوتيرة منخفضة وهذا قياسا على الوضع الحالي للاقتصاد الإفريقي والاقتصاد العالمي بصفة عامة بسبب تداعيات جائحة كورونا، إضافة للنقائص الموجودة في الاقتصاد الإفريقي وعدم القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة كافية لتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية مع الدول الإفريقية.

نتائج البحث:

وفيما يلي سنعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا موضحة كالتالي:

إفريقيا منطقة إستراتيجية تزخر بالعديد من الثروات ما يجعلها محل أطماع القوى الكبرى مستقطبة للاستثمارات الأجنبية، مما يخلق تحديات كبرى للدول الإفريقية غير القادرة على المنافسة.

1- قلة المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية؛
2- تعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من أكبر التكتلات الاقتصادية ومن أهمها لما توفره من فرص كبيرة للتجارة البينية بين الأعضاء؛

3- ضعف الاقتصاد الإفريقي واعتماد أغلب بلدانه على المحروقات والمعادن؛

4- التكامل الاقتصادي مجال استراتيجي يمكن من خلاله تحقيق نمو لاقتصاديات الدول المنخرطة فيه، ويساهم في زيادة حركة المبادلات البينية، إلى جانب تعبئة الموارد المتاحة واستغلالها. وقد بينت التجارب الدولية المختلفة أنه لا توجد طريقة واحدة للتكامل الإقليمي، بل تختلف مراحل التكامل تبعا للظروف السائدة لكل منطقة من مناطق العالم، وبحسب الميزات النسبية التي تتوفر عليا الدول في الأقاليم والتكتلات.

5- تزخر المنطقة القارية الإفريقية بثروات كبيرة ومقومات نادرا أن تجتمع في تكتل آخر، يمكن أن تخرج شعوب المنطقة من حالة العجز والضعف الذي تعانيه اقتصاداتها، وهذا في حالة قيام مشروعات مشتركة تستغل تلك المقومات وتستفيد من المنافع وفورات الحجم.

6- غياب التنمية داخل القارة الإفريقية جعلها تعاني من عدة مشاكل داخلية.

7- استمرار تراجع و ضعف البنية التحتية المتعلقة بالتجارة مثل الطرق والموانئ وغيرها، حيث أن الطرق المتوفرة وشبكات السكة الحديدية والموانئ التي تستخدمها معظم الدول الإفريقية قام ببنائها المستعمرون بصفة أساسية ولا يرتبط بعضها ببعض؛

8- سوف تؤثر منطقة التجارة الحرة القارية سلبا على الإيرادات الجمركية، ففي حالة الإلغاء الكامل للتعريفات الجمركية بين الدول الإفريقية سوف يؤثر ذلك على مورد هام من موارد الموازنة العامة، وسوف تلجأ الدول إلى تعويض هذا الفقد في شكل رفع الضرائب بأشكالها المختلفة؛

الخاتمة العامة

المقترحات:

- الخلافات السياسية العالقة، التي كانت سببا في عرقلة مسيرة التكامل بين أقطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، لذا يستوجب العمل الجاد لبعث اتحاد إفريقي وتفعيل دوره باعتباره تكتل إقليمي له وزن ثقيل في الساحة الدولية.

أهمية وضع آلية لفض المنازعات، وإذا تعذر ذلك يمكن أن تعرض المنازعات التجارية أمام محكمة الاتحاد الإفريقي وتحت إشراف محكمة العدل الإفريقية؛

- التنسيق بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد الإفريقي، مثل الجماعة الاقتصادية لدول الشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا)، مجموعة شرق إفريقيا، إتحاد المغرب العربي وغيرهم من التكتلات الأخرى، واتخاذ إجراءات تساعد على منع ازدواج العضوية، وتحقق التناغم بين إجراءات التخفيض الجمركي تمهيدا لإقامة السوق الموحدة؛

- الاهتمام ببناء القدرات الصناعية، وتطور البنية التحتية، والحد من معوقات التجارة غير التعريفية وتبسيط الإجراءات الجمركية، وإتاحة المعلومات التجارية؛

- من أجل تعزيز العلاقات التجارية البينية لابد من إزالة الحواجز التي تعترض حركة الأشخاص ورؤوس الأموال عير الدول الإفريقية، وانتهاج مبدأ المواطنة الإقليمية وجواز السفر الإفريقي الموحد كما هو الحال في تكتل الإكواس.

وفي الأخير ومن خلال التطرق إلى حيثيات البحث، ومن خلال دراسة التكامل الاقتصادي الإفريقي، يمكن أن نطرح بعض الإشكاليات للبحث فيها مستقبلا على النحو التالي:

- آفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في ضل عودة الصراعات القطبية.
- انعكاسات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على المبادلات التجارية بين إفريقيا وأوروبا.
- منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ودورها في تعزيز موقع القارة ضمن سلاسل القيمة العالمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع:

أولا: المراجع بالعربية

أ - **الكتب:**

01- إسماعيل العربي، التكتل و الاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974.

02- براهيمي عبد الحميد، أبعد الاندماج الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الخامسة 1991.

03- محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي في عصر العولمة، منشورات الحلب الحقوقية، الطبعة الأولى 2011.

04- حسين عمر،التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر"النظرية و التطبيق"، دار الفكر العربي، القاهرة 1998.

05- حسين عمر، الجات والخصخصة و الكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري و الرفاهية، مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997

06- دنيا عبد الله الدباس، التكامل النقدي العربي،دائرة الأبحاث والدراسات، البنك المركزي الأردن،1986.

07- سعد طه علام،التنمية و الدولة، دار طبيعة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

08- ضياء مجيد الموسوي، العولمة و اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.

09- عبد المجيد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2003.

10- عبد المجيد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات حتى الكوينز ، الدار الجامعية الإسكندرية ،2006.

11- غطاس نبيه، معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وا إدارة الاعمال، مكتبة لبنان، 1997

12- محمد محمود الإمام، التكامل لاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2000.

13- نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية،أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية للكتاب،مصر،2001.

ب - المذكرات، الرسائل:

01- آسيا الو افي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005.

02- بوباية دهبية، معوقات التكامل الاقتصادي العربي، وسبل تحقيقه، رسالة ماجيستر ، جامعة سطيف 2006/2005

03- روابح عبد الرحمان،حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة،دراسة تحليلية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي(2000-2010)، رسالة ماجستير،جامعة أحمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

04- عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، در اسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2007/2006.

05- غريبي صلاح الدين،دراسة إمكانية إقامة منطقة نقدية مثلى بين مجلس التعاون الخليجي من خلال تماثل الصدمات،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2015/2014.

06- ل. بن يوب، محاضرات في التكامل الاقتصادي، جامعة جلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016/2015.

07- مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي ، دراسة حالةمقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة المغاربية، جامعة فرحات عباس، 2014/2013.

ت- المجلات و الملتقيات:

01- الجريدة الرسمية للمملكة المغربية

02-تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة لسنة 2018

03-تقارير الأونكتاد

04- حفاف وليد، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المجلد 13 العدد 2020/03 ، جامعة 08 مايو 1945، قالمة

05-خطاري ولد أحمد ولد أبيه، دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيان ملجة جامعة القدس المفتوحة والدراسات الإدارية و الاقتصادية، المجلد الأول العدد 03، جوان 2015

06-زينب بوقاعة، دروس مستفادة من تجربة التكامل الاقتصادي لرابطة دول الآسيان، الملجة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية، المجلد 07، العدد01 2021، جامعة سطيف 01

07-شكيمة ياسين، دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل الحر في إفريقيا، ورقة بحثية مقدمة ضمن يوم دراسي حول دور الجزائر في التكامل الاقتصادي 2018/12/11 بالجزائر

ث- المواقع الإلكترونية:

27 www.dataportal.opendataforafrica.org

28 www.Investad.com

29 www.dataportal.opendataforafrica.org

30 www.unctad.com

31 www.dataportal.socialdataforafrica.com

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية:

01- Africa regional intrgration

02- ASEAN Economic Integration Brief-ASEAN

03- Economic Development in Africa , Report 2019 Made in Africa, unctad,

04- Hakim ben Hamouda ; L'intégration régionale en Afrique central bilan et perspectives, Edition Karthala ; paris, 2003

05- M.ANGELESVILLARREAL.IANF.FERGUSSON, The North American Free Trade Agreement(NAFTA), Congressional Research, USA, May, 24,2017

06- United Nations, Economic Commission for Africa (ECA), November 2018